مشروع بناء الدولة – الامة
في العراق خلال العهد الملكي الاول (١٩٢١-١٩٣٣)

د. عيسى ليتيم
جامعة باتنة -١- ، الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الملخص :

يعد بناء السلطة السياسية، وتحقيق الاندماج بين مكونات المجتمع ، وبناء الهوية القومية الوطنية متطلبات أساسية في عملية بناء الدولة الأمة، ويمنح الدولة والسلطة رسوخا واستقرارا، وهي أمور كان من المفروض ان تحتل مركزا مهما لدى منظري الحكم في دولة العراق الحديثة ، إلا أن ذلك لم يتحقق لطبيعة نشأة الدولة العراقية التي كانت تعبيرا عن توافق إرادة أجنبية ووطنية وان كانت الغلبة للأولى، فلم يستطع النظام العراقي بمكوناته (التاج والضباط الشريفين ورؤساء القبائل) التوفيق بين المصالح الأجنبية، ومتطلبات وأهداف بناء الدولة الأمة بالمفهوم الحديث ، في الحقيقة مرحلة الحكم الملكي (الوطني) افرز وضع آخر في العراق تمثل في الصراع بين العناصر الوطنية تحت غطاء المصالح الشخصية والمناهج الحزبية والحسابات الطائفية، واوجد مفهوم جديد للنضال الوطني، هو إنهاء تسلط الطبقة البرجوازية على مصالح الشعب، وكل هذه الأمور صعب استكمال البناء المؤسساتي لدولة العراق الحديث ، إن هدف هذه المداخلة هو الوقوف على آليات بناء الدولة الأمة في العراق خلال فترة حكم النظام الملكي وتشريح طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وستعتمد على مناهج تتوافق مع مخرجات الموضوع، ذو الطبائع المختلفة، في مقدمتها المنهج التاريخي، ومنهج تحليل المضمون، ومنهج تحليل النظام السياسي انطلاقا من الإشكالية التي تعالج قضية بناء الدولة الأمة في العراق خلال العهد الملكي، والمادة العلمية المتوفرة سنعالج الموضوع وفق الخطة التالية :

أولا: الإطار النظري للموضوع: بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة بها .

ثانيا: مشروع بناء الدولة– الأمة العراقية في العهد الملكي .

المقدمة :

دفعت ثورة ١٩٢٠ الوطنية بكل ما تحمله الكلمة من معان، صناع القرار في بريطانيا إلى البحث بدائل لسياسة بريطانيا في العراق، فانصب التفكير والبحث على تنصيب نظام يساهم في استمرار مصالحها، وتتفادى من خلاله الاحتكاك المباشر بالشعب، ويقل من التزاماتها في المنطقة، والأعباء المترتبة عن ذلك، خاصة منها الاقتصادية، فكان الاهتداء إلى العائلة الشريفية، بإسناد عرش العراق إلى احد أنجال الشريف حسين وهو الملك فيصل ، لأسباب تتعلق

بالدرجة الأولى بالمصلحة، او استجابة لمطالب الشريف حسين- حليفها إثناء الحرب العالمية الأولى- بإنشاء الدولة العربية المستقلة التي تضم المشرق العربي، وبالمحصلة لكل هذا وذاك، كان تأسيس الدولة العراقية الحديثة، كان على النظام الجديد لمكون أساسا من الضباط العراقيون الذي تركوا الجيش العثماني والتحقوا بالأمير فيصل، الميالين لفكرة القومية العربية، والمتطلعين الى إنشاء دولة عربية كبرى، الاستجابة إلى مطالب الشعب العراقي، التي عبر عنها بثورته المباركة في عام١٩٢٠، خاصة منها تحقيق استقلال العراق، وبناء نظام يستجيب لتطلعاتهم، ويتوافق مع اختلافاتهم المذهبية، بالطبع كانت الاستجابة- من الناحية النظرية – في خطاب جلوس الأمير فيصل على عرش العراق ٢٣ اب ١٩٢١ .

ومن جانب آخر شكل مشروع بناء الأمة الدولة مركز اهتمام النظام الملكي في العراق مثلا في شخصية الملك فيصل، إذ قدم في مذكرته المؤرخة في بغداد في ١٥ اذار ١٩٣٢ مشروع دولة- امة في غاية البراعة والإتقان، يقوم على استيعاب التنوع العرقي والاثني للمجتمع العراقي، بإتباع استراتيجية سلمية مرنة، ستبعد استراتيجية "بوتقة الصهر"، وتقوم على الاعتراف بالثقافات المختلفة، مع رغبته بوجود ثقافة عليا مهيمنة (الوحدة من خلال التنوع) ، السؤال المطروح هنا كيف يمكن لهذا النظام المشكل من طرف الانجليز، لهدف وغاية معية، والمكون من أغلبية سنية تحقيق هذه الالتزامات، او التوفيق بين مصالح منصبيه الانجليز ومتطلبات وأهداف بناء الدولة الأمة بالمفهوم الحديث . ان هدف هذه المداخلة هو الوقوف على آليات بناء الدولة – الأمة في العراق خلال المرحلة الأولى من حكم النظام الملكي، وتشريح طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وسنعتمد في معالجتها على مناهج تتوافق مع مخرجات الموضوع، ذو الطبائع المختلفة، في مقدمتها، المنهج التاريخي، منهج تحليل المضمون، ومنهج تحليل النظام السياسي .

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة:

يعد تحديد المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية مسالة ذات أهمية وصعوبة في ان واحد، لأنها تهدف الى الوصول إلى دقة المفاهيم التي ينطلق منها البحث، ومن اجل توضيح متغيرات الدراسة خصص هذا العنصر للإطار المفاهيمي والنظري لمصطلحات الدولة، الأمة، بناء الدولة، وبناء الأمة ، فالأمر الذي نريد الإشارة إلية هنا، ومنذ البداية – والذي يبر ما تم الإشارة إليه بجود صعوبة في تحديد مدلول المصطلح – هو الاستخدام المترادف لمصطلحي الدولة والأمة ، والجدل الكبير بين المدرستين الأمريكية والأوروبية في استخدامات المصطلح، الذي ينطلق بالدرجة الأولى من التجربة التاريخية التي مرت بها كل من اوروبا وامريكا، لكن مهما يكن الاختلاف، فان المفهومين يكمل احدها الأخر، وكل له مرحلته وأوضاعه وشروطه، ويستهدفان إنشاء شبكة علاقات واسعة وعميقة بين الدولة والمجتمع، ولا يمكن لهما ان ينجحا

دون ان يكون هناك حد ادني من التكامل والاندماج الاجتماعي بين مكونات المجتمع، ولأجل فهم هذه العلاقة التكاملية والتكافلية لابد من دراسة مفهوم بناء الدولة، ومفهوم بناء الأمة .

اولا بناء الدولة:

يشير بناء الدولة في معناه الواسع الى بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع فوق ارض محددة، او بكلمة أخرى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع، وفرض سلطتها على أرضها، وحماية مواطنيها، وتحقيق استقرار سياسي واجتماعي استنادا الى تحقيق هوية وطنية جامعة (وليد سالم محمد ، ٢٠١٤ : ٤٥)، وينطبق هذا المفهوم على ما قدمه "جويل مقدال" في تصنيفه للدولة القومية مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة إلية هي ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها؛ اذ تعلى فيه قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة، كما تعلوا في هذا المجتمع الروابط الأفقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة، والمؤطرة في الأحزاب السياسية والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني، وتتكافل فيه تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه. والدولة العاجزة حسبه هي العاجزة عن تنمية وتحقيق مصالحه، وفي هذا تتخذ موقفا عدائيا منه وتناهض تنظيماته المدنية وأحزابه السياسية ، وتنعدم فيه الثقة بالدولة، وتنزع الدولة في هذا النموذج نحو تكريس الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الأخرى، وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا تتكرس فيه الإخفاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وينتشر فيه الفساد والمحسوبية، ويعمل أفراده من اجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الأفراد الاثنية ومدى قربهم من مركز السلطة او من الممسكين بها" **(باقر سليمان النجار واخرون ، ٢٠١٤ : ٥٥-٥٦)**

بناء الامة:

هناك اتفاق بين دارسي التنمية السياسية على ان مشروع بناء- الدولة الأمة يدور حول قضية مركزية تتمثل بتحقيق الاندماج بين مكونات الدولة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فهي عملية بناء كيان سياسي جديد يمتاز من كل مكوناته افرادا وجماعات غن طريق نبذ ولاءاتهم السابقة والضيقة بالضرورة، ومن ثم إنشاء هوية قومية جامعة **(حسام الدين علي مجيد.. واخرون ، ٢٠١١ : ٢٩٣)**، ويتفق هذا مع ما ذهب اليه " موريس دوفرجيه في وصفه لعملية الاندماج انطلاقا من المعجم الفلسفي لالاند حيث يقول" قيام ترابط بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي او بين الأعضاء التي يتألف منها منه مجتمع... انه عملية توحد المجتمع وتميل الى جعله" مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس فيه اعضاء المجتمع بانه نظام حقا" **(موريس دوفرجيه : ٢٢١)** .

تبعا لذلك فقد حدد ، احد الباحثين ثلاث مداخل لتحقيق الاندماج، وهي الاستيعاب (assimilation)، والتشريط الاثني (Ethnic Hyphenation)، والتعددية الثقافية (multi-culture)، ويقصد بالاستيعاب القدرة على تحييد المميزات الثقافية او الدينية كشرط للانضمام الى المجال العام، وأما التشريط الاثني، فيقصد به احترام الخصوصيات الثقافية من اجل الوصول الى هوية جماعية مشتركة في عملية تعرف بالتهجين الاثني، اما التعددية الثقافية فلا ينظر إليها بوصفها نموذجا للاندماج، وانما وسيلة للحفاظ على التعددية في اطار الوحدة **(باقر سليمان النجار:٥٨-٥٩)** وفي نفس الاتجاه حدد الباحث "رعد عبد الجليل مصطفى الخليل" اربعة مسرات رئيسية تجرى فيها عملية الاندماج، هي الاندماج القومي، الذي يشير الى بناء هوية ثقافية جامعة، والاندماج الإقليمي الذي يعني إنشاء سلطة مركزية قومية تعلوا على شتى الأقاليم والوحدات، والاندماج بين النخبة والعوام التي تركز على عنصر الثقة بين الحكام والمحكومين على النحو الذي يتم فيه ردم الهوة القائمة بين الجانبين ذات الصلة باختلافاتهما البينية في المطامح والقيم، وأخيرا الاندماج القيمي، الذي يهتم بإيجاد حد أدنى من الإجماع على القيم والمبادئ اللازمة، بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي. **(رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، تجربة بناء الدولة الامة : ١٢٢-١٢٤)**

نفهم مما سبق ان مشروع بناء الدولة الأمة يتوزع في جزهره على مسارين متكاملين ومتعاضدين : أولهما أفقي الوجه ، ويعرف بعملية تكوين الدولة، حيث يتم إنشاء المؤسسات والبنى، التي تساهم بدورها في تحقيق الاندماج بين مكونات الدولة عبر تفكيك هويات الجماعات الاولية والكيانات السياسية، من اجل استخلاص الإفراد من هذه الهويات فرادى كذرات بلا جامع، اما المسار الثاني فهو ذو اتجاه عمودي، ويتمثل في عملية بناء الأمة ، وفيها يعاد توحيد الأفراد بأواصر جديدة من خلال دمجهم في هوية قومية موحدة لتكون الهوية الأعلى منزلة بين سائر الهويات الأخرى سنحاول تطبيق هذا، هذه المعارف مع مشروع، الدولة الامة الذي طبقه الامير فيصل في العراق خلال الفترة ١٩٢١-١٩٣٣، والذي أوضح معالمه في مذكرته المشهور بتاريخ ١٥ اذار ١٩٣٢ .

تأسيس الدولة العراقية الحديثة :

لقد دفعت ١٩٢٠، الوطنية بكل ما تحمله الكلمة من معان الكلمة، الساسة البريطانيين خاصة برسي كوكس ، الى البحث عن الصيغة الملائمة لحكم العراق ، بالشكل الذي يقلل من الالتزامات المالية والعسكرية للدولة البريطانية في العراق، ويضمن بقاء المصالح والنفوذ البريطانية فيه، وهي في الحقيقة مسالة برزت في السابق ، وبالضبط منذ احتلال العراق في عام ١٩١٨، وأفرزت لذلك مدرستين:

المدرسة البريطانية الهندية: وهي التي ترى ان السيطرة على بلاد العرب يجب ان تتفق مع مصالح الهند، وذلك عن طريق بسط النفوذ على الخليج العربي، وما جاوره من هذه البلاد، والتمكن من المتنفذين فيها تمهيدا الامتصاص هذه البلاد وجعل العراق إقليما تابعا في ادارته للهند بل إدماجه كما هو الشأن في بورما الغربية **(محمد بديع شريف واخرون : ٢٧٣-٢٧٤)**

المدرسة البريطانية المصرية او المدرسة الهاشمية تدعو الى الحكم غير المباشر، بتشكيل حكومة وطنية تحت إشراف بريطانيا، وتمثل رأي الاستخبارات البريطانية ووزارة الخارجية التي أوضحت موقفها " ان هناك حلا اخر هو التعاون مع العراقيين على إنشاء حكم وطني يضمن مصالح الطرفين (بلقيس محمد جواد ، قراءة في تأسيس الدولة العراقية الحديثة : ٤)

وجهت ثورة ١٩٢٠ ضربة موجعة للاستعمار البريطاني، وأفشلت تلك المخططات التي استهدفت ربط العراق بعجلة الحكومة البريطانية، وبرز ذلك في التعليمات التي زود بها المندوب السياسي الجديد في العراق "برسي كوكس" الذي أعلن حال وصوله إلى العراق أسس السياسة الجديدة، فبين ان العلاقات بين بريطانيا والعراق ستنظم في المستقبل بموجب معاهدة جديدة، لا بصك الانتداب، واكد هذا في خطابه الذي القاه عقب وصوله الى بغداد في الحادي عشر من تشري الاول سنة ١٩٢٠ إذ قال " ان دولة انكلترا ارسلتني للمساعدة، والاتفاق مع اشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين، وتأليف الحكومة العربية حكومة مستقلة بنظارة دولة انكلتره ، وقد جئت لهذا المقصد لكن ما زال الاغتشاش مستمرا، لا يمكن العمل، وانا حاضر عندما تحصل الفرصة وهذا شيء بيدكم" **(عبد الرزاق الحسني ، ح١، ٢٠٠٨ : ١٩٠)**

وترجم هذه الجهود الشكلية بتأسيس حكومة عراقية مؤقته في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ جمعت بين الوجوه الدينية والعشائرية، أرادها "برسي كوكس" ان تكون كالجسر بينه وبين الشعب العراقي، وتأخذ على عاتقها تعبيد الطريق لاقامة الحكم المقرر، دون ان يمس جوهر السياسة المرسومة"، وبرز ذلك في المنشور الذي اذاعه للعشائر والطوائف العراقية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول سنة ١٩٢٠، (عبد الرزاق الحسني ، ج١ : ١٩٠) وتم تشكيلها برئاسة عبد الرحمان النقيب (نقيب اشراف بغداد)، وثمانية وزراء، هم السادة: طالب النقيب (الداخلية)، وساسون حسقيل (المالية)، مصطفى الالوسي (العدلية)، جعفر العسكري (الدفاع)، عزت الكركوكي (الاشغال والمواصلات)، عبد اللطيف المنديل (التجارة)، محمد مهدي الطباطبائي (المعارف)، محمد علي فاضل (الأوقاف)، فضلا عن اثني عشر وزيرا بدون وزارة يمثلون مختلف مناطق وألوية العراق **(زكي صالح، ١٩٥٣ : ٥٤)**

لقد تم تجريد المجلس ، من جميع الصلاحيات السياسية، لصالح المندوب السامي "برسي كوكس" الذي احتفظ بحق النقض لأي قرار يتخذه، ومستشاريه المعينين لمساعدة الوزراء السابقين ، وإسداء المشورة لهم، وكان الغرض منها كما يبدوا إيهام الشعب العراقي ببداية الحكم الوطني

في العراق، وامتصاص غضبه التي عبر عنها بثورة ١٩٢٠ **(محمد حمدي الجعفري ، ٢٠٠٠ : ٢٩)** ، مضت الحكومة البريطانية في سياستها الرامية إلى تأسيس حكومة عربية في العراق، فأبدت رغبتها في تنصيب أمير عربي على عرش العراق، يحظى بثقة أبناء البلاد ويتعاون معها ويحفظ مصالحها، فاتجهت الأنظار الى شخصية الى شخصية الأمير فيصل لاعتبارات المصلحة ؛ كونه لم يظهر مثل ابيه تشددا ازاء الصهيونية، ولديه رغبة في استمرار العلاقة مع الحكومة البريطانية، إضافة الى السمعة التي يتمتع بها في العراق خاصة بين الثوار، وتعززت هذه المكانة أكثر، بعد عودة الضباط العراقيين الى العراق من سوريا بعد ان اخرج الفرنسيون فيصل منها، واسقطوا النظام الذي أقامه فيها، وهؤلاء الضباط كانوا ممن اشترك في الثورة الحجازية، في صفوف جيش فيصل، الذي دخل به سورية وشغلوا مراكز مهمة فالحكم الذي أقامه فيه **(حسين جميل ، ١٩٨٧ : ٥٩-٦٠)**

وفي مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٢ اذار ١٩٢١، برئاسة تشرشل الذي عين وزيرا للمستعمرات بفترة وجيزة، وبحضور ممثلون عن السلطة البريطانية في العراق، يقودهم المندوب السامي "برسي كوكس"، والسكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي ببغداد "المس بل"، وعن الحكومة العراقية المؤقتة وزير الدفاع جعفر العسكري، وساسون حسقيل وغير هؤلاء من المستشارين البريطانيين **(محمد مظفر الادهمي ، ٢٠٠٩ : ٦٠ ؛ زاهية قدورة : ١٣٩)**، تمت المصادقة على ترشيح الامير فيصل لعرش العراق، والترتيبات المناسبة لإظهار مشاركة أهالي العراق في هذا الاختيار **(حسين جميل ، ١٩٨٧ : ٦٣)**

لقد جاء هذا الترشيح منسجما مع مطالب النخبة السياسية العراقية في استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩ ، بان يكون احد أنجال الشريف حسين حاكما على العراق، ويذكر البصير في كتابه تاريخ القضية العراقية أن ممثلا عن حرس الاستقلال، وممثلين عن جمعية العهد العراقي كانوا من بين مرسلي البرقيات التي طالبت الشريف حسين باختيار احد أنجاله لعرش العراق **(محمد المهدي البصير، ١٩٢٣ : ٨٦-٨٧)**، ودعم عبد الرزاق الحسني هذه الفكرة، بالإشارة قيام نخبة من العلماء، ورؤساء القبائل بانتداب "الشيخ محمد رضا الشيبي"، للسفر إلى مكة، لتبليغ الشريف حسين بنتائج الاستفتاء في العراق، وما اجمعوا عليه من اختيار احد أنجاله ليكون ملكا على العراق، وفي ضوء ذلك اعد "الشيبي" العديد من الرسائل موجهة الى الشريف حسين، وموقعة من طرف هؤلاء، جاء في إحداها" الى ملك العرب الحسين بن علي: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اما بعد. فان الحلفاء في الحرب العظمى أذاعوا على سكان العراق منشورا فحواه: انهم لم يحاربوا الا لتحرير الشعوب، وان يكون لكل شعب حقه في تقرير مصيره بنفسه، وبناء على هذا طاف الحاكم الملكي العام في العراق، واجتمع بكافة الزعماء الرؤساء والعلماء، طالبا منهم أن يبدوا رأيهم في العديد من النقاط... وبعد المداولات والمذكرات ابلغوا الحاكم

السياسي البريطاني العام في العراق بان الموصل جزء لا يتجزأ من العراق، وطالبوا بتاسيس حكومة عربية دستورية ، على ان يكون احد انجال جلالتكم ملكا على العراق" **(عبد الرزاق الحسني ، الثورة العرقية ، ١٩٥٢ : ٩١-٩٢)** وتعبا لذلك تسلم العراقيون في ١٢ حزيران ١٩٢١ برقية من الشريف حسين يخبرهم فيها أن ابنه الأمير فيصل قد غادر الحجاز متجها إلى العراق **(المس بل ، ٢٠٠٣ : ٣٢٨)**

تنفيذا لأجندة مؤتمر القاهرة، القاضي بإشراك الأهالي في اختيار، الأمير فيصل لعرش العراق أصدرت الحكومة المؤقتة أمرها الى وزير الداخلية، الاتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء عملية التصويت العام، وفي المقابل سخرت السلطات البريطانية كل الإمكانيات الإنجاح المسعى، سواء كانت مادية او قهرية، منها نفي طالب النقيب احد مرشحي الجبهة الوطنية، الى جزيرة سيلان، والذي قادة حملة انتخابية تحت شعار" العراق للعراقيين "، **(كارل –إي- ماير، واخر ، ٢٠١٠ : ٢٥٣-٢٦٤)** والتوسط لد ابن سعود حتى لا يعارض قيام حكم هاشمي في العراق، وبعد هذا جرى الاستفتاء في نهاية شهر يوليو ١٩٢١، في جميع أنحاء العراق، ما عدا لواء السليمانية الذي لم يكن فيه الاتجاه السياسي مستقر في تلك الفترة، يسكنها غالبية كردية، وابدوا رغبتهم عن الانفصال عن الدولة العربية المزمع انشاؤها، وكذلك كركوك التي يتراوح سكانها بين التركمان والاكراد**(المس بل: ٣٢٦-٣٨٣)** بحصول الأمير فيصل على ٩٦ بالمائة من أصوات العراقيين ، وأقيمت حفلة التتويج وجاءت النتيجة كما رسمتها الادارة البريطانية في ساحة الديوان الحكومي العثماني (القشلة) في ٢٣ اب ١٩٢١، بحضور المندوب السامي 'برسي كوكس'، ورئيس الحكومة المؤقتة العراقية، وألقى خلالها الملك فيصل خطابا استعرض فيه خطته المقبلة في الحكم والادارة، وتوعد باجراء الانتخابات النيابية ، وجمع المجلس التأسيسي، حيث قال، بعد تقديم الشكر للشعب العراقي، والامة البريطانية لجهودها في نصرة القضية العربية،" الا وان اول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة ان مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلاله على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ويصادق نهائيا على المعاهدة التي ساودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى، ويقرر حرية الأديان والعبادات، ويسن قوانين عديدة تضمن منافع الأجانب ومصالحها ، وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية، وان لواثق بان الاستشارة مع فخامة المندوب السامي السير برسي كوكس الذي برهن على صداقة العرب خلدت له الذكر الجميل سنصل الى غايتنا بأسرع وقت إن شاء الله **(يعقوب يوسف كورية ، ١٩٩٨ : ٢٥-٢٨)** ، كانت المشكلة أمام الملك الجديد فيصل الاول. وهو يمارس صلاحياته الدستورية ان يعرف أسس العلاقة مع الحكومة البريطانية، والخطوط العريضة لعلاقاته الشخصية مع المندوب السامي

البريطاني، بطريقة لا تمس هيبته وسمعته، وكأنه أداة يحركها الانجليز كيف ما يشاؤون، وكان في عقله ان تكون العلاقة على شكل معاهدة تحل محل الانتداب، لتنظيم العلاقة بين البلدين، كما شعر ان الدستور الذي ستضع مسودته الحكومة البريطانية، وليس ممثلو شعب العراق، سيعطي رد فعل هو ان المندوب السامي هو صاحب السلطة النهائية في شؤون البلاد، واقترح فيصل إعداد معاهدة تصون مصالح بريطانيا العظمى والعرب، وعبر لكوكس بوضوح "بصرف النظر عن افكاره الشخصية باتجاه القومية العربية، بالقول: نحن الاثنان في قارب واحد، اما ان نغرق معا، او نعوم معا، وإذا أردتم لسياستكم النجاح فمن الحماقة تسفيهي بأعين الناس، وانه في صالحكم ان تظهروا انني ملك حقا" **(ابراهيم السمرائي ، ٢٠١٥ : ١٠٣)**

كانت الخطوة الاولى بعد تنصيب الأمير فيصل، وتعيين الحكومة برئاسة عبد الرحمان النقيب هي مناقشة مسودة المعاهدة البريطانية العراقية، وكان للبريطانيين والعراقيين وجهات نظر مختلفتين بشأنها، فالبريطانيون أرادوها وسيلة لتنفيذ تعهداتهم الانتدابية في العراق ولضمان مصالحهم فيه، بمعنى ان المعاهدة لن تكون بديلا عن الانتداب وإنما ستتضمن بنوده، بينما كانت وجهة نظر وفلسفة العراقيون والملك فيصل، من خلال المعاهدة هي إنهاء الانتداب وتحقيق استقلال العراق، وقد بين الملك فيصل هذا الامر في المذكرة التي وجهها الى المندوب السامي، وطلب ضرورة تحقيها قبل عرضها على المجلس التأسيسي، خاصة القضية التي تحدد مسؤوليات الحكومتين العربية والبريطانية **(المس بل: ٤٢٤)** وأكد "برسي كوكس" هذه الحقائق في رسالته الموجهة الى تشرشل بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٢٢، إذ ورد فيه ما يلي" لقد طلب مني الملك عرض وجهات نظره التالية إليكم كما يلي: انه شخصيا وبصراحة كان وما زال في الأساس معارضا لنظام الانتداب، انه الان يخشى، فيما اذا وقعت حكومته المعاهدة بدون تحفظ صريح ومسجل، ان تذهب بريطانيا بالمعاهدة إلى عصبة الأمم وتقول (هذا هو الانتداب كما صيغ أصلا، ولكنه على شكل معاهدة، نقترح ان نستمر بالانتداب على ضوئها، ان العراق قد قبل هذا الوضع ونطلب منكم تصديق الوثيقتين)، وبذلك سيمنع العراق من تحرير نفسه من الانتداب الى اجل غير محدود، في نظره "اي الملك" اذا شارك والحكومة في الإجراءات التي ستجعل العراق مقيدا بالأغلال فان البلد سينقلب عليه وعلى حكومته مباشرة، ان العراق في الوقت الحاضر محاط بالأعداء والجيران المستائين، فإذا لم يكن الشعب واثقا من نفسه ومتحدا، واذا لم يكن تفاهم هذا الشعب مع بريطاني مبنيا على الصراحة والكمال، فان البلد لن يرى الاستقرار، وعندها لن يكون هناك مفر من كارثة محققة، انه يعتقد اعتقادا راسخا بأنه بواسطة صيغة او قرار من مجلس الوزراء ، او بيان من حكومة صاحب الجلالة، يجب ان يوضح للشعب العراقي بان توقيع المعاهدة لن يغلق بوجههم باب التخلص من نظام الانتداب، وإنهم بالتزامهم ببنودها سيتمكنون من التخلص من الانتداب بواسطة الطرق الدستورية، إن الملك يشعر بان إنكار هذا الحق على

الشعب العراقي سيؤدي بالمعاهدة إذا وقعت، الى الفشل، لذلك فانه يتوجه بندائه الى الشعب البريطاني الذي يؤمن بالحرية، ولى دراية صاحب الجلالة بحثهم على التأني وطول البال في معالجتهم وضع العراق، بل وفي واقع العالم العربي ككل، وذلك بجعل قضية العراق قضيتكم، وبالطلب من عصبة الامم، عند تقديم المعاهدة، بعدم المصادقة عليها كوسيلة وجزء من الانتداب ، بل كبديل عنه تماما" **(محمد مظفر الادهمي ، الصراع ، ١٩٧٦ : ٨٧-٨٨)**

امتدت معارضة الاتفاقية إلى الشارع العراقي، والتي كانت حسب الاعتبار البريطاني بإيعاز من الملك فيصل، حيث حمل الحزبان المعارضان؛ حزب النهضة، والحزب الوطني عبر وسائل إعلامها شعارات منددة بالاتفاقية، واعتبرتها صورة طبق الأصل للانتداب الذي كان إعلانه من أسباب ثورة الشعب العراقي عام ١٩٢٠، التي كلفته ألاف الشهداء، كما شمل التنديد والانتقاد الحكومة القائمة وإجمالا كان الوضع- فيما يقول عبد الرحمان البزاز، ينذر بحدوث ثورة شعبية شبيهة بسابقتها، استقال على إثرها النقيب بأمر من الملك، وبناء على ضغط الرأي العام **(عبد الرحمان البزاز ، ١٩٩٧ : ١٤٥)** ، تجددت الاضطرابات وبلغت ذروتها في الثالث والعشرين من شهر اب عام ١٩٢٢، الذي يصادف الذكرى الأولى للتتويج، إذ نظم الحزبان (جزب النهضة، والحزب الوطني)، مظاهرة سلمية كبرى سارت في الشوارع حتى بلغت البلاط الملكي، وهناك ألقى زعيما الحزبين (محمد مهدي البصير، محمد حسن كبة) خطبا، تدور حول تقديم التهنئة اولا ثم المطالبة بجمع المجلس التأسيسي ، وبتأليف وزارة وطنية لا تركن إلى اوامر الانتداب، تم انتداب السيد "فهمي المدرس" كبير امناء الملك، لتمثيل الملك والرد على تحيات الجماهير وكلماتها، وبينما كان يتكلم وصل والسيد "برسي كوكس" ومعه فريق من كبار الشخصيات البريطانية لتقديم التبريكات، فانفعلت الجماهير لمرآه مرددة شعارات صاخبة، تهتف بحياة الملك وسقوط الانتداب **(فاروق صالح العمر ، ١٩٧٤ : ٧٧)**

لقد أثارت هذه التظاهرة سلطة الانتداب على رأسها " برسي كوكس"، واعتبرتها اهانة للحكومة البريطانية، وعلى أثرها قدم المعتمد البريطاني " كوكس" احتجاجا شديد اللهجة الى الملك فيصل طالبا عزل " فهمي المدرس"، متهما إياه بمسايرة المتظاهرين ومؤازرتهم في عملهم، وضحى الملك برئيس تشريفاته وذلك بعزله عن عمله، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل طلب من الملك- الذي كان في هذه الفترة مريضا يشكو من الزائدة الدودية- وهو على فراش المرض وقبل إجراء العملية ان يوقع على الأمر الصادر بإلقاء القبض على سبعة من الوطنيين العراقيين **(فاروق صالح العمر، المعاهدات ، ١٩٧٧: ٨١-٨٢)**، فلم يجبه الى مطلبه، ولما ألح عليه في الطلب أجابه بهدوء و وقار، قائلا:" بعد دقائق قليلة أكون بين أيدي هؤلاء الأطباء، وقد لا اعود من غيبوبتي الى الحياة، فهل تطلب مني يا سير برسي ان يكون هذا الامر آخر أعمالي في هذه الدنيا؟ وهل تنتظر مني ان انفي هؤلاء الناس، اهل البلاد، من بلادهم قبل موتي؟ لا والله غير

ممكن، غير ممكن" **(امين الريحاني ١٩٣٤ : ٧٩)** ، وعلى كل فقد اتخذ السير 'برسي كوكس' من مرض الملك، واستقالة وزارة النقيب، وسيلة لان يتولى هو الأمر بنفسه، بحجة انه مسؤول عن امن العراق وسلامته، وملزم باتخاذ ما يراه مناسبا لتحقيق ذلك، فبادر الى:

– القاء القبض على الأشخاص التالية أسماؤهم: جعفر ابو التمن، حمدي الباجه جي ، مهدي البصير، عبد الغفور البدرى، احمد داود، كل هؤلاء ينشطون في الحزب الوطني، ومحمد امين الجرجفي، عبد الرسول كبه عن حزب النهضة

– وقف نشاط حزبي؛ الحزب الوطني، وحزب النهضة ، ريثما تقدم الضمانات الكافية منهم بان تسير وقائع جلساتهم في المستقبل على طريقة نظامية قانونية

– تعطيل عمل جريدتي؛ المفيد والرافدين والقبض على مديريهما، ابراهيم حلمي عمر (المفيد)، وسامي خونده (الرافدان) وإبعادهما **(فاروق صالح العمر ، الاحزاب : ٧٩–٧٨)**

تم بالفعل إلقاء القبض على زعماء الحزب الوطني والنهضة ونفوا جميعهم، ماعدا الذين هربوا (عبد الغفور البدرى، احمد داود، وابراهيم حلمي العمر) الى جزيرة هنجام في الخليج العربي، كما صاحب هذا الإجراء إبعاد السيدين: محمد الصدر، ومحمد الخالصي، اللذين تولى الإشراف على اجتماعات الحزبين المشتركة، إذ طلب منهما مغادرة العراق خلال ٢٤ ساعة، ومن جانب قامت طائرات بقبلة القبائل التي أبدى زعماؤها الرفض للانتداب **(فاروق صالح العمر، المعاهدات : ٧٤ ؛ ينظر كذلك : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ١ : ٨٥–٨٦)**

بعد هذه الإجراءات التعسفية التي كانت الهدف منها تطير الساحة السياسية العراقية، من العناصر الوطنية، بادر السير كوكس في محاولة منه ملاء الفراغ بالعناصر التي يرها مستعدة لقبول المشروع البريطاني او كما يطلق عليها" العناصر المعتدلة"، فاظهر اهتماما بالحزب الحر العراقي، وشجع الناس على الانخراط فيه، عبر الموظفين البريطانيين في مناطق العراق المختلفة، تمهيدا لإسناده للنقيب، وعودته للوزارة، وكل هذا لتهيئة الظروف لقبول المعاهدة **(فاروق صالح العمر ، المعاهدات : ٧٤)** ، لقد اصر المندوب السامي "برسي كوكس" على عودة النقيب من جديد، ليتم مهمته في التوقيع على المعاهدة البريطانية– العراقية، اذ تمكن بنفوذه من اعادة النقيب ووضعه على راس الوزارة الثالثة التي تشكلت في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٢، وضمت نفس الشخصيات التي كانت عليها اثناء الوزارة الثانية، وكان اول عمل قامت به الوزارة الجديدة هو توقيع المعاهدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢، والتي كان مجلس الوزراء قد اقرها في حزيران الماضي، ووضعت قيدا احترازيا مهما وهو " ان تنال المعاهدة ثقة المجلس التأسيسي المنتظر"، وأعلنت المعاهدة في ١٣ تشرين الاول **(عبد الرحمان البزاز : ١٤٧–١٤٨)**، واصدر معها بيان، وضح فيه الملك فيصل أهمية بريطانيا للعراق حيث قال بهذه المناسبة" ان دوام صداقتنا مسالة مهمة حيوية لصيانة "استقلال" هذه الأمة وتامين رقيها الاقتصادي والاجتماعي" **(فاروق صالح**

العمر ، المعاهدات : ٧٦) ، في وقت كانت فيه المعاهدة التي أريد لها ان تمتد لمدة ٢٠ سنة، بعد مصادقة المجلس التأسيسي عليها ، قد تضمنت ولو من دون إشارة مباشرة، الى الانتداب معظم الأحكام الواردة فيه؛ فقد اشتملت موادها على الالتزام باحترام الإجراءات الدستورية، وحرية الأديان والتعليم والمؤسسات التبشيرية، كما اشتملت عل حماية حقوق الأجانب، وتوفير الفرص الاقتصادية المتساوية لكل الدول (سواء كانت أعضاء في عصبة الأمم ام لا، وكان هذا الشرط صدى للمراسلات التي جرت بين "كلوني" وكرزن بشان سياسة الباب المفتوح) والتعاون مع عصبة الأمم، والإجراءات الصحية الدولية، والنظام الجديد الذي تم إعداده بالنسبة إلى الآثار القديمة **(ستيفن همسلي لونكرك ، ج ١، ١٩٨٨ : ٢٣٤)**

جاءت بنود المعاهدة مفتوحة أمام تعديل فصلي متفق عليه، يتعلق بات توافق بريطانيا على ان تمارس الضغط لترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم "حالما يصبح ذلك ممكنا"، وكانت هناك اتفاقات منفصلة ومالية وضعت بعد توقيع الاتفاقية، تشمل التعاون العسكري، والشؤون المالية والسياسية، وأوضاع الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية، وصفة عامة تم نقل المسؤوليات التي التزمت بها بريطانيا تجاه عصبة الأمم، إلى الحكومة العراقية ذاتها لتنفيذها، في حين حددت الميادين، والأنماط التي ستواصل بريطانيا طبقا لها، الاستمرار في مساعدة الدولة الفتية ودعمها **(ستيفن همسلي لونكرك :٢٣٥)**

لقد وافق الملك فيصل- صاحب "سياسة خذ وطالب"، ومحل إشادة كبيرة به من قبل كبارة الساسة البريطانيين على رأسهم كوكس- على هذه المعاهدة، مرغما لان مملكته الوليدة كانت مهددة من جهات داخلية، وخارجية، على رأسها مشكله الموصل التي استخدمتها بريطانيا كورقة ضغط ضد أي قرار يتخذ ضد المعاهدة **(وليد سالم محمد ، ٢٠١٤ : ١٩٢)**، بالإضافة إلى المطالب التركية بها، وقيام هذه الأخيرة عن طريق مجموعة من العصابات بمحاولات لتأليب سكان المناطق الحدودية ضد الحكومة العراقية **(توفيق السويدي ، ٢٠١٠ : ٩٢)**، هذا الى جانب تعرض العراق لهجمات عشائر نجد الوهابية على قبائل المنتفك ، في ١١ اذار ١٩٢٢، وتبعتها غزوة أخرى للعشائر التي خرجت للرعي في جنوبي النجف وغربي السماوة **(محسن ابو طبيخ ، ٢٠٠١: ٢٢٩)**، ونتيجة لهذا كله اراد الملك من توقيع المعاهدة ربط مصالح الانجليز مع حكومته لأجل الحصول على مساعدتهم في تثبيت ركائز دولته ، والحؤول دون انفصال أجزاء من العراق .

المجلس التأسيسي وصياغة القانون الأساسي خطوة نحو تكريس السيادة العراقية

ألزم صك الانتداب بريطانيا بوضع قانون أساسي للعراق في غضون ثلاث سنوات بعد صدور قرارات صك الانتداب، أعقبه بيان الحاكم العام المدني في العراق "ولسن"، بتاريخ حزيران ١٩٢٠، وقامت الصحافة المحلية بنشره، أكد فيه وجوب الشروع في الانتخابات من اجل اختيار

أعضاء مجلس يأخذ على عاتقه مهمة تشريع دستور للبلاد، وهي مهمة تكفل بها الأمير فيصل بعد تتويجه ملكا على العراق ، وكان قد صرح بذلك في خطاب التتويج، وجسدها ذلك بصدور قرار الإرادة الملكية بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢، بلزوم المباشرة في انتخاب المجلس التأسيسي في الحقيقة يشكل انتخاب المجلس التأسيسي، أهمية كبيرة بالنسبة لمصير الأمة العراقية، وموضوع استقلالها، فقد كان على المجلس الفصل في قضايا مهمة بالنسبة للعراق، يتأتي في مقدمتها سن دستور للمملكة العراقية، وقانون انتخاب مجلس النواب، وتصديق المعاهدة البريطانية العراقية، وشكلت هذه القضية تحدي كبير للملك فيصل، ونخبه السياسية، خاصة في ظل ميل الرأي العام العراقي الى مقاطعة الانتخابات، وذلك بتأثير المعارضة ولا سيما فتاوى رجال الدين الشيعة والسنة على حد سواء، ومشاكل اقليمية ومحلية صعبة، تبرزها تهديد المناطق الكردية بالانفصال، بعد خيبتها في تحقيق أمانيها في معاهدة لوزان، وازدياد حدة مطالبة الكماليين بولاية الموصل بعد ان انهوا نزاعهم مع اليونان وتفرغوا للقضية، في وقت ارتفعت الأصوات داخل مجلس العموم البريطاني تطالب بالجلاء المبكر للقوات البريطانية من العراق بسبب نفقاتها الناهضة، لاشك ان الوصول الى نتيجة في مثل هذه الظروف يتطلب انتهاج سياسة مرنة، وتقديم تنازلات خاصة للمعارضة، في مقدمتها السماح بعودة المنفيين شريطة ان يقدموا تعهدا ينص على دعم سياسة الملك، كما الغي المنع المفروض على جريدة الاستقلال المعروفة بمعارضتها للسياسة البريطانية،(**عبد المجيد كامل عبد اللطيف، ١٩٩٠: ١١٦-١٢١**) وتعزز هذا الموقف أكثر القرار المفاجئ الذي اتخذته الحكومة البريطانية القاضي بموافقتها على عقد بروتوكول يقضي بتقليص مدة المعاهدة البريطانية العراقية من عشرين عاما إلى أربعة أعوام فقط، بدء من تاريخ عقد الصلح مع تركيا، وتنتهي حال انضمام العراق قبل انقضاء مدتها الى عضوية عصبه الامم (**السر برسي كوكس:٦٧**) وهي قضية استغلها الملك فيصل في جولاته التي قادته الى مناطق مختلفة من العراق- بالطبع للدعاية لانتخابات- ورأى فيها ترسيخا للسيادة العراقية، مؤكدا على ضرورة الاشتراك في الانتخابات، والتسريع في التئام المجلس التأسيسي، وعد ذلك واجبا وطنيا من شانه ان يهيئ جميع أسباب الاستقلال السياسي الناجز للعراق بدخوله عصبة الامم، وقد ضمن ذلك خطابه الذي ألقاه أمام وجهاء الموصل، في نهاية ايار من عام ١٩٢٣، حيث قال" ومن يعيد النظر في ذيل المعاهدة (يقصد بها البروتوكول) يعلم انه لم يبق بيننا وبين تلك الأمنية إلا دخولنا في جمعية الامم، وهذا ضروري بالنسبة إلى أنظمة تلك الجمعية الدولية" عصبة الأمم"، فعلينا ان نقوم بواجبنا الوطني، ونعقد مجلسنا التأسيسي، وننظم دستورنا الذي هو حياة الأمة، وقوام نظامها، وأنني معتقد أن أبناء شعبي المخلص يشتركون معي في لزوم القيام بهذا الواجب الحيوي، لأنهم سوف ينبذون كل من يريد ان يعرقل مساعيه، ويقف عثرة في سبيل استقلالنا، وسير حياتنا القومية، واني سوف اكون بعون الله، رقيبا على تحقيق هذه المهمة، فمن

أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها، وما ربك بظلام للعبيد" ، وأضاف :" علينا نبذ كل الاختلافات الشخصية ونجمع شملنا، ونحقق ثقة حليفتنا بنا ، ونظهر للعالم إننا أهل الاستقلال التام" **(عبد المجيد كامل عبد اللطيف :١٢٥)**

امام إصرار بعض الجهات، خاصة المحسوبة على التيار الديني في النجف وكربلاء، على رفض العملية الانتخابية، والتهديد بنسفها، اضطرت الحكومة السعدونية إلى اللجوء إلى الإجراءات القمعية في حق ناشطيها، فألقت القبض على الشيخ "مهدي الخالصي" وولديه في ٢٨ حزيران ١٩٢٣، وقامت بنفيهم إلى خارج العراق، كما نفت قريبيه الشيخين "علي تقي" و "وسلمان الصفواني"، وعطلت عدد من الصحف المعارضة للمعاهدة، وتكررت العملية عقب الاحتجاجات التي شهدتها النجف وكربلاء، ردا على إجراءات الحكومة الأخيرة، فقامت بإبعاد ما يزيد عن ٢٠ رجل دين أخر إلى إيران، ووضعت تحت مراقبة الشرطة أكثر من ٥٠ آخرين **(حامد الحمداني ، بسط : ٤١)**

وفي الوقت نفسه لجأت الحكومة بالمقابل إلى إجراءات أخرى استهدفت طمأنة الشارع العراقي خاصة المعارضة، بالإعلان في تموز منع الحصانة البرلمانية قانونا لأعضاء المجلس التأسيسي الذين يتم انتخابهم، والتأكيد على رغبتها في إجراء الانتخابات في جو شفاف بعيدا عن أي تدخل خارجي، وضمان حرية الصحافة باعتبارها شرطا ضروريا لنجاح العملية الديمقراطية أثناء الانتخابات **(عبد المجيد كامل عبد اللطيف: ١٢٩)**

تطلب إتمام العملية تعديل وزاري جديد، خاصة بعد استقالة عبد المحسن السعدون في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣، بسبب خلافها مع الملك حول بعض المسائل الإدارية، واتجاه الملك نحو كسب بعض رجال الشيعة الى صفه، الذين حملوا وزارة السعدون مسؤولية نفي بعض زملائهم خارج العراق، فجيء بجعفر العسكري وكلف بتشكيل الوزارة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣، التي ضمت الى جانب رئيسها كل من: علي جودت الايوبي (الداخلية)، نوري السعيد (الدفاع)، عبد المحسن شلاش (المالية)، احمد الفخري (العدلية)، صبيح نشأت (الاشغال والمواصلات)، والتحق بهم فيما بعد كل من: صالح باش اعيان(الاوقاف)، الشيخ محمد حسن ابو المحاسن (المعارف)، كما ادخل إليها الوزيران الشيعيان: "عبد المحسن ابو شلاش"، و "محمد حسن ابو المحاسن"، كترضية للشيعة بعد الإجراءات السابقة في حق مراجعها الدينية ، ووضعت الوزارة في منهاجها، السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي، وجمعها أسرع ما يمكن، وكانت وزارة الداخلية قد حددت ٢٥ شباط ١٩٢٤، كمرحلة نهائية لانتخابات **(حامد الحمداني :٤٤-٤٥)**

جرت الانتخابات في موعدها المقرر، كانت نتيجتها المجيء بمجلس يضمن للحكومة الأكثرية، إذ تشكل من ١٠٠ عضو يمثلون الألوية بأطيافها الدينية والعشائرية ، وفق التقييم

الآتي: بغداد (١١ عضوا)، البصرة (١١ عضوا)، الموصل (١٤ عضوا)، الديوانية (٩ أعضاء)، كربلاء (عضو واحد)، المنتفك (٩ اعضاء)، العمارة (٩ أعضاء)، الكوت (٥ أعضاء)، الديلم (٥ أعضاء)، ديالي (٣ أعضاء)، السليمانية (٥ أعضاء)، كركوك (٥ أعضاء)، وكان لليهود والمسيحيين ٥ مقاعد لكل منهما في المجلس التأسيسي **(زيد عدنان ناجي ، ٢٠١٥ : ٧١)**

افتتح المجلس التأسيسي العراقي في ٢٧ آذار ١٩٢٤، استهله الملك فيصل بإلقاء خطاب، حدد فيه مهام المجلس، وهي البث في المعاهدة العراقية – البريطانية، سن الدستور العراقي، وسن قانون انتخابي للمجلس النيابي، وقد أكد الملك في خطابه، مخالفا للأعراف الدستورية ،على أهمية التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية، وجعلها اولى المهام امام المجلس النيابي، ليتاتي بعدها موضوعا سن الدستور، وقانون الانتخاب للمجلس النيابي، حيث قال "... إننا نريد أن نوجه أنظاركم الى المعاهدة العراقية البريطانية، محصول جهادنا السياسي في أحوال متباينة ، وتحت مؤثرات شتى مدة سنتين، وستعرضها حكومتنا عليكم، مع بيان ما ينبغي بصددها وصدد سياستنا، الخارجية لأجل إبرامها، الذي يتوقف حل المسائل حيوية لبلادنا بمعاونة الحكومة البريطانية وجمعية الأمم بدون تعريض كياننا القومي لمشاكل ومهالك نحن في غنى عنه ، واهم تلك المسائل دخولنا في مصاف الأمم والحكومات الراقية ومسالة الحدود التي تهمنا، وتهم الأمة في الدرجة الأولى، ولا تتم الحياة للعراق الا بفضلها...كما نوجه التفاتكم الى خطورة القانون الأساسي ركن السياسة الداخلية، إذ عليه تتوقف سمعتنا عند الأمم المتمدنة **(الحكومة العراقية ، مذكرات ، ج١ ، ١٩٢٤ : ٧)**، وكان هذا الإجراء قد تم تحت الضغط الساسة البريطانيون الذين شعروا بان المجلس في حالة اجتماعه قد يصادق على القانون الأساسي، ولكنه لا يقر المعاهدة ولذلك اتخذوا من تقديم النظر في المعاهدة على وضع الدستور، وسيلة للضغط على أعضاء المجلس حتى يتيقنوا بان "لا دستور بلا معاهدة، او بعبارة اخرى حتى يدركوا بان النظام الدستوري، والحياة النيابية معلقة على تصديق المعاهدة **(عبد الرحمان البزاز :١٥٢)**

بتأثير من بريطاني تم انتخاب " عبد المحسن السعدون" رئيسا للمجلس التأسيسي، بعد حصوله على ٥٠ صوتا، من أصل ٨٤ كانوا حاضرين في الجلسة، وفي ٢ نيسان قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، بكتاب الى رئيس المجلس "عبد المحسن السعدون" للنظر فيها والمصادقة عليها، ونبه على أهمية المعاهدة، وأكد أن كيان العراق مهدد ما لم يتم إبرامها، وبالأخص ما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم، وموضوع الحدود مع تركيا بضمنها قضية الموصل، استهل المجلس مناقشاته للمعاهدة باقتراح عدد من الأعضاء تأليف لجنة خاصة للتدقيق في بنودها، وبناء على ذلك تألفت لجنة برئاسة ياسين الهاشمي ضمت ١٥ عضوا يمثل كل واحد منهم احد الألوية، واثنان منهم يمثلان لواء الموصل، وعقدت

اللجنة اجتماعات مطولة تدارست فيها بنود المعاهدة، واستأنست بآراء مختلفة عن طريق النوادي والصحف وبآراء الاختصاصيين والوزراء وغيرهم، وقدمت تقريرها بعد دراسة دامت تقريبا شهر ونصف (**الحكومة العراقية، مذكرات ، ج١ : ٩٩-٢١٣**)، وبالضبط في ٢٠ من مايس، وكان التقرير عبارة عن وثيقة تفصيلية معززة بالوثائق، وابتدأ التقرير بمقدمة تاريخية عن أوضاع العراق السياسية، منذ أواخر ايام الدولة العثمانية وتطور العلاقات مع بريطانيا حتى انعقاد المجلس التأسيسي، وأوضحت فيه اللجنة انه كان يفترض ان تتضمن المعاهدة استقلال العراق، التام، خصوصا بعد التوقيع على معاهدة لوزان، وأشارت الى ان برسي كوكس كان قد سبق أن أرسل الى وزير المستعمرات البريطانية بطلب إضافة ذلك الى الفقرة الرابعة، غير انه بعد مناقشات طويلة رفعت كلمة الاستقلال من المقدمة، اما فيما يتعلق ببنود المعاهدة ، فق طالبت بإجراء تعديلات فيها لضمان حرية الحكومة العراقية في اعداد الموازنة السنوية العامة دون تدخل من المندوب السامي البريطاني، وإلغاء الامتيازات الأجنبية الاقتصادية والعدلية، وفي إطار لاتفاقيات الملحقة أوصى التقرير بعدم توقيع عقود مع الموظفين البريطانيين في بعض الوظائف، وضرورة انهاء خدماتهم في اقرب فرصة ممكنة بما فيهم من يتبعهم من الكتاب والفنيين، اما فيما يخص الاتفاقية العسكرية فقد طالب التقرير بإجراء تعديلات فيها بما يسمح للحكومة العراقية حرية التصرف في حركة وتنظيم الجيش، وأشارت اللجنة عند دراستها للاتفاقية العدلية بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وفي جانب آخر أشار التقرير إلى أن الدعم المالي الذي تعهدت به بريطانيا بتقديمه للعراق وفقا للمعاهدة ، لم ترد الإشارة إليه في الاتفاقية، وتضمنت بدلا من ذلك الديون الثقيلة التي ستقود العراق إلى الإفلاس (**محمد مظفر الادهمي :١٤٥-١٤٦، ينظر كذلك: فاروق صالح العمر ، المعاهدات :١٠٠-١١٢**)، وفي الخاتمة ناقش التقرير التهديدات البريطانية في حالة رفض المجلس للمعاهدة او طلب تعديلها، وقد احتلت قضية الموصل جانبا حيويا منها، وأوصت بضرورة ان يتخذ المجلس التدابير اللازمة بما فيها العسكرية للدفاع عنها مستبعدة تخلي بريطانيا عن موقفها المساند للعراق بسبب مطالبة المجلس إجراء تعديلات في المعاهدة، كما أن تهديد بريطانيا بتطبيق الانتداب بشكل مباشر مخالف للبروتوكول الملحق بالمعاهدة الخاص بتقليص مدتها ، إضافة الى ذلك سيحمل الحكومة البريطانية أعباء باهظة، موضحا ان الشعب مستعد للتضحية من اجل سيادته، مؤكدا ان التعديلات التي يطالب بها لن تؤدي بأية حال من الأحوال إلى الإضرار بالمصالح البريطانية وأهدافها (**محمد مظفر الادهمي : ١٤٦**)

بالموازاة مع مناقشة تقرير اللجنة شهد الشارع العراقي، ولا سيما في بغداد أصوات احتجاج شديدة اللهجة ، ضد المعاهدة، قادها شباب وعلماء الدين والأدباء والمحامون والمدرسون والمعلمون ، وطالبوا بتعديلها بما يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب من اجل الاستقلال ، وتوجت هذه الحركة المضادة لتوقيع المعاهدة بمحاولة اغتيال اثنين من الشيوخ الستة من مؤيدي

المعاهدة في المجلس وموالاتهما لدار الاعتماد، وهما عداي الجريان ، وسلمان البراك من لواء الحلة **(حامد الحمداني ، بسط : ٤٦)**، وذهبت الإشاعات إلى اتهام الحكومة بالضلوع في الحادث، لاتخاذه مبرر للتنكيل بالمعارضة وقمعها، إذ عقب هذا الحادث، تم إلقاء القبض على ٢٣ محاميا من الذين شاركوا في اجتماع نيسان متهمين إياهم بتدبير المحاولة، وأغلقت جريدتي الاستقلال والشعب المناهضتين للمعاهدة إضافة إلى الجريدة الأسبوعية الهزلية الناشئة **(محمد مظفر الادهمي : ١٣٧)**

أمام هذه الأحداث، ووقوف الملك موقف العاجز على حمل أعضاء المجلس على تصديق المعاهدة، والتسليم بمطالب البريطانيين، وفي ظل عجز المجلس على إيجاد صيغة إجماع بين النواب ، وميل الكثير منهم إلى تأجيلها الى غاية الفصل في قضية الموصل، (الحكومة العراقية: مذكرات ، ج١،٣٩٠)، ضغط المندوب السامي منذرا الحكومة، بأنه إذا لم تصدق المعاهدة قبل نهاية ١٠ حزيران ١٩٢٤، فإنها ستعد مرفوضة، وستذهب عندئذ بريطانيا إلى عصبة الأمم وتطلب الموافقة على صك الانتداب بصيغته الأصلية، ومعنى ذلك فرض الانتداب، وحل المجلس الدستوري، وتعطيل الحياة الدستورية، **(محمد سهيل طقوش ، ٢٠١٥ : ١٤١) (ينظر كذلك: السير كوكس :٧٨-٧٩)** وقبل انقضاء الموعد بساعات، استطاع مدير الشرطة ورجاله جمع ٦٨ نائبا في ليلة ١١/١٠ حزيران ١٩٢٤، (حامد الحمداني ، بسط :٥١) وكلفوا بالتصويت على المعاهدة، فكانت النتيجة: موافقة ٣٧، ومعارضة ٢٤، وامتناع ٨ نواب، وبذلك أقرت المعاهدة من قبل المجلس **(الحكومة العراقية ، مذكرات ، ج١ : ٤٩٥)**

القانون الاساسي: استجابة لحاجة الدول العراقية استكمال بناءها المؤسساتي، والتزاما بالمواثيق والتعهدات الدولية، خاصة المادة الثانية من نظام الانتداب، وما صرح به الملك فيصل في خطاب التتويج، والمادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية التي اكدت على وجوب تشريع دستور للبلاد أطلقت عليه اسم " القانون الاساسي" يعرض على المجلس التأسيسي بشرط إن لا يخالف نصوص هذه المعاهدة بدا العمل لإعداد لائحة القانون الأساسي للدولة العراقية الحديثة في اواخر ١٩٢١، عندما تألفت لجنة يترأسها " برسي كوكس"، لتحضير مشروع القانون او مسودته، يقودها" الميجر يونك" الذي كان يمثل دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات ، بالاشتراك مع المستر "دراور" الذي كان مستشار وزارة العدلية في الحكومة العراقية، **(زكي صالح :٦٧)** والمستر "نيجل دافيدسون" السكرتير القانوني للمندوب السامي، والمستر " ايم .اي.دراورد" وقد استعانت هذه اللجنة بالدستور الاسترالي، والدستور النيوزلندي، وبعض دساتير الممالك الصغرى مثل تركيا وايران، في وضع هذه اللائحة **(عبد الرزاق الحسني ، ج١ : ٢٤٩)**، وخلصت الى صيغة تشير إلى تأليف مجلس (مجلس الملك)، يعهد اليه تشريع ما يخص المعاهدة العراقية البريطانية، وتضمن أيضا مادة تضفي الشرعية على البيانات والقوانين والأنظمة التي

سبق وان أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي، والمندوب السامي وكذلك الملك فيصل الاول **(صلاح عبد الهادي الجبوري ، كيف وضع اول دستور عراقي ، ٢٠١٨ : ١)**. ويتضح من هذه المسودة ان واضعيها أردوا الحفاظ على المصالح البريطانية في العراق، وتعزيزها بالشكل الذي يضمن لهم تبعية المملكة في المستقبل أحيلت هذه اللائحة بداية من آذار ١٩٢٢، إلى الحكومة العراقية، وعرضت على الملك فيصل الأول، فتألفت لجنة لتدقيقها، مكونة من؛ وزير العدلية العراقي " ناجي السويدي"، ووزير المالية " ساسون حسقيل، ومستشار العدلية " المستر دراور" .. وغيرهم ، فوجدت اللجنة ان هذه اللائحة لا تنطبق على الأحوال السائدة في العراق، فأدخلت عليها تعديلات ، استمدت مفاهيمها من الدستور العثماني، والدستور المصري وبعض الدساتير الأجنبية الأخرى، ومنها اليابان، وجعلت السلطة التنفيذية مسؤولة إمام المجلس النيابي وهو الذي يمنحها الثقة **(صلاح عبد الهادي الجبوري : ٢ ؛ ينظر كذلك: محمد مظفر الادهمي: ١٧٤)**، وأرسلت الى وزارة المستعمرات في لندن بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٢، اعترضت دائرة المستعمرات على ذلك في نفس التاريخ ، وخاصة على ما ضمنته المسودة البغدادية من تقليص صلاحيات الملك في قضايا التشريع **(زكي صالح: ٦٧)**

تولى النظر في "التحوير البريطاني"، لجنة خاصة في وزارة العدلية، مكونة من ثلاثة أعضاء من الحكام، وثلاثة من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية، وباشتراك " دراور" مستشار وزير العدلية، وناجي السويدي، وقد تمكنت هذه اللجنة من إجراء التعديلات اللازمة على اللائحة البريطانية **(صلاح عبد الهادي الجبوري: ٢)**، واستهدفت تقليص صلاحيات الملك الفعلية، على غرار ما تقتضيه النظم الديمقراطية، وتوسيع سلطة المجلس النيابي (زكي طالح : ٦٧-٦٨)، وجاء الرد البريطاني المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٢٣، متقاربا مع هذه اللائحة، اذ كتب وزير المستعمرات عند ارسال المشروع بعد تنقيحه الى بغداد يقول: "وصلت الى نتيجة هي انه يكفي في جميع الظروف ان نعطي الملك صلاحية إصدار تشريع عند الضرورة، بشكل مرسوم يضمن تحقيق التزامات الحكومة العراقية المدرجة في المعاهدة، وان يشترط لهذا الغرض عدم الحاجة الى عرض المرسوم على مجلس الأمة للمصادقة عليه. **(صلاح عبد الهادي الجبوري : ٢)**

أحيلت لائحة القانون الأساسي العراقي، الى المجلس التأسيسي، في ١٠ نيسان ١٩٢٤، وبدورة قرر تأليف لجنة من ١٥ نائبا لتدقيق لائحة القانون الأساسي، انتخب على رأسها امجد العمري، ويوسف غنيمة مقررا لها، وفي ١٤ نيسان بدا المجلس في دراسة مشروع القانون الأساسي، واتم هذه الدراسة في ١٦ جلسة، **(عبد الهادي الجبوري: ٢)** وكانت اهم ظاهرة في مناقشات المجلس للائحة القانون الأساسي هو القوى التي أدت دورا مؤثرا في تلك مناقشات، يتقدمهم المندوب السامي، الذي حاول ترسيخ سلطة بريطانيا من خلال هذا القانون، بما يتوافق مع المعاهدة العراقية البريطانية، والملك الذي حاولت المعارضة تقليص سلطاته، لكنها قوبلت

بمعارضة الحكومة والأعضاء الذين كانوا قد صوتوا الى جانب المعاهدة وملاحقه، وأخيرا رؤساء العشائر التي دافعت عن حقوقها، خاصة ضد تلك المواد التي تقصيها من المشاركة السياسية، كالمادة ٢٩، المتعلقة بمؤهلات عضو مجلس النواب نصت الفقرة (٨) "على أن العضو يجب أن يعرف القراءة والكتابة"، "انه لا يكون عضوا في مجلس النواب او الأعيان من كانت له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة، ناشئة عن مقاولة مع إحدى الدوائر العمومية العراقية إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن صفته مساهما في شركة مؤلفة من أكثر من ٢٥ شخصا، كما وقفوا ضد مقترح ياسين الهاشمي وعلى جودت الأيوبي بإضافة مادة إلى القانون الأساسي تفرض التجنيد الإلزامي في العراق للدفاع عن المملكة، وفق قانون خاص، وقد افشل رؤساء العشائر هذه النصوص القانونية بما يتوافق مع مصالحهم، **(محمد مظفر الادهمي : ١٧٥-١٨١)**

انتهت مناقشات المجلس للقانون الأساسي، التي حضرها ٦٠ عضوا من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٠٠ عضو، وبماركة ١١ عضو فقط في المناقشات الى المصادقة، بالمصادقة على القانون الأساسي بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه، لان حكومة العسكري تمكنت من الحصول على مساندة المجلس في تحقيق جميع الاعتراضات والتوصيات التي أصدرها لها المندوب السامي، **(محمد مظفر الادهمي :١٨١)**، وتم ذلك في١٠ تموز ١٩٢٤،بينما لم يصادق عليه الملك الا بعد مرور قرابة عام على إقراره من المجلس التأسيسي، وبالضبط في ٢١ آذار ١٩٢٥ **(وليد سالم محمد:٢٢٩)**، ويعود السبب في ذلك إلى ما ارتأته وزارة المستعمرات البريطانية من ضرورة تأخير العمل بالدستور ريثما يتم توقيع امتياز شركة النفط التركية في العراق من الحكومة التركية، لان وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ سيجرد الحكومة العراقية من حقها التشريعي في المصادقة على الامتياز النفطي، الذي يمنحه القانون الأساسي لمجلس النواب، وكان هذا يعني ان منح امتياز النفط سيتأخر لحين اجتماع البرلمان، بينما كان البريطانيون لا يرغبون في هذا التأخير لتجنب المشاكل والمعارضة التي واجهوها من قبل في مناقشات المجلس التأسيسي للمعاهدة وملاحقها، خصوصا وأنهم رفضوا طلب الحكومة العراقية بان يكون للعراق حصة % 20 في الامتياز، فادعوا ان البرلمان العراقي حديث النشأة لا يمتلك الخبرة للتعامل مع هذا الامتياز، لهذا فضلوا توقيع الامتياز من قبل الحكومة قبل اجتماع المجلس النيابي، **(محمد مظفر الادهمي:١٩١)**

ان توقيع الدستور، إجراء مهم للدولة العراقية الحديثة، والشعب العراقي بجميع أطيافه، لكن بدراسة معمقة لهذا الدستور، نجد أن واضعوه أرادوا ان يكون مطابقا، لأغراض الانتداب، وان لا يتضمن شيئا مناقضا لأحكام المعاهدة العراقية البريطانية، اذ جاء التأكيد على هذه الحقيقة في مواد الدستور خاصة المادة ١١٤ التي أشارت إلى "ان جميع البيانات، والنظامات، والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، التي

أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الأساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما لم يلغ منها الى هذا التاريخ، يبقى مرعيا إلى أن تبدله أو تلغيه السلطة التشريعية"، ومما زاد في خطورة هذه المادة ان هذا الدستور يتسم بالجمود والصلابة، لانه لا يمكن تعديل قوانينه الا بعد مضي ٥ سنوات من تاريخ تنفيذه، وذلك يمكن ملاحظته من نص المادة ١١٩ التي أكدت " ان كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والأعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كلا المجلسين المذكورين، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه، وعلى مجلس الأعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية، فإذا اقترن بموافقة المجلس بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما أيضا ، يعرض على الملك ليصدق وينشر **(القانون الأساسي لسنة ، ١٩٢٥ : ٢٨-٣٠)**

اخذ هذا الدستور "القانون الأساسي" بالنظام النيابي بموجب المادة الثانية منه والتي تنص على ان "العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة، ملكها لا يتجزأ، ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية ، وشكله نيابي" **(القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ : ٩)** أخذا بعين الاعتبار ما يتميز به النظام البرلمان في القوانين الدستورية، وبإسقاطه على ما نص عليه القانون الأساسي بخصوص النظام السياسي في العراق نجد فيه فارق كبير او تناقض، إذ قام على عدم التوازن والتكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا على هيمنة السلطة التنفيذية، فطبقا للمادة ٢٥ من القانون الأساسي" فان الملك مصون غير مسؤول"، شرحها أن وجود الملك يعتبر وجودا شرفيا، فالوزارة برئيس ووزراء هي الممارس الفعلي للسلطة وهو الذي يتحمل مسؤولية ممارسة السلطة أمام البرلمان، إلا إن الدستور العراقي منح الملك موقعا متميزا في ممارسة السلطة، بان جعله المهيمن الوحيد على السلطة دستوريا وفعليا **(وليد سالم محمد:٢٣٥)** ، فالملك يعقد المعاهدات (٢٥-٤)، يختار رئيس الوزراء (٢٥-٥)، يعين أعضاء مجلس الأعيان (٢٥-٦)، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين، والموظفين الملكيين، والقضاة والحكام، ويمنح الرتب العسكرية ... (٢٥-٧)، القائد العام لجميع القوات المسلحة (٢٥-٨)، وهذا بطبيعة الحال يضاف إلى العنصر السابق، ويعتبر من سلبيات القانون الأساسي، قياسا إلى الدور البريطاني في تنصيب الملك فيصل ، والغاية من ذلك **(العراق: القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥: ١٢-١٣)**

ومع ذلك فقد تضمن دستور ١٩٢٥، روحا ديمقراطية حرة تضمن حقوق الأفراد وحريتهم، وتراعي حاجات الفئات المختلفة التي يتألف منها المجتمع العراقي، فقد نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة، لا تمس. وتضمن لجميع سكان البلاد حرية الاعتقاد التامة، أكدت المادة (١٧)، على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، مع حق الطوائف المختلفة في تأسيس المدارس لتعليم إفرادها بلغاتها

الخاصة، والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهج العامة (م ١٦)، ونصت المادة (٦) على مبدأ المساواة بين العراقيين في الحقوق أمام القانون ، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية :

– المادة (٧) الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق ، ولا يجوز القبض على احدهم أو توقيفه، او معاقبته، أو إجباره على تبديل مسكنه، أما التعذيب ونفي العراقيين إلى خارج المملكة فممنوع .

– المادة (٨) المساكن مصونة من التعرض، ولا يجوز دخولها او التحري فيها، إلا في الأحوال والطرق التي يعينها القانون، وأشارت المادة (١٠) الى صيانة حقوق التملك .

–المادة (١٢) للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع، وتأليف الجمعيات **(القانون الأساسي : ٩–١١)** .

من الايجابيات أيضا هو اخذ دستور ١٩٢٥ ، نظريا بمبد الفصل بين السلطات ، واقر ببعض التداخل في ممارستها حسب مقتضيات الظروف العملية التي تحيط بالإعمال الحكومية اليومية، وافرد للسلطات الثلاث أبواب، تتناول صلاحيات ومهام كل سلطة **(عبد الغني الدلي ، ٢٠٠٥ : ١٢)**

نحو استكمال استقلال العراق :

ان بنا هذه المؤسسات، كرست في ذهنية العراقيون ملكا وبرلمانا وشعبا، ضرورة استكمال استرجاع السيادة العراقية، والتخلص من ثقل المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بها بريطانيا، بإتباع المبدأ الذي طالما رده الملك فيصل نفسه" خذ وطالب" أو كما يسميه الغربيون" سياسة الخطوة خطوة، **(البزار:١٨٨)** وكانت نتيجة هذه السياسة عقد ثلاثة معاهدات في أعوام ١٩٢٦، ١٩٢٧،١٩٢٨ على التوالي، وبموجب هذه المعاهدات نقلت بعض الصلاحيات من السلطة البريطانية الى الحكومة الوطنية العراقية، **(رغيد الصلح:٥٤)** وقدمت بريطانيا في المعاهدة الأخيرة وعد بترشيح العراق لعضوية عصبه الامم بحلول سنة ١٩٣٢. **(البزار:١٨٨)**

تجددت المفاوضات البريطانية، العراقية في عهد حكومة نوري السعيد، التي شكلت في آذار ١٩٣٠، وكان قد أعلن في الخطاب الذي ألقاه في حفلة الاستيزار "ان هدف المفاوضات الجديدة هو الاستقلال التام لتوطيد صلات الصداقة بين البلدين على أساس المنافع المتبادلة" **(فاروق صالح العمر ، المعاهدات: ٢٥٣ ؛ وكذلك: البزار:١٩٢)**، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات، واستغرقت أكثر من ثلاثة أشهر تقريبا، وفي حزيران توصل الجانبان إلى اتفاق حول نص المعاهدة، وقع عليها رئيس الوزراء العراقي والمعتمد البريطاني" سير فرنسيس همفري" **(رغيد الصلح :١٩٩٧: ٥٦–٥٧)** ونصت على :

– انتهاء الانتداب واستقلال العراق على ان ينفذ ذلك ابتداء من تاريخ دخوله عصبة الأمم .

– قيام تحالف بين بريطانيا والعراق لمدة ٢٥ سنة مع تبادل المشورة في السياسة الخارجية .
–حفظ المصالح البريطانية في العراق، وخاصة ما يتعلق منها بحماية المواصلات الجوية البريطانية، وقد تعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين، هما الشعبية الواقعة قرب البصرة، والحبانية الواقعة قرب الفرات **(زهية قدورة :١٤٢ ؛ وفاروق صالح العمر، المعاهدات :٣١٧)**

وتبع توقيع هذه المعاهدة قبول العراق عضوا في عصبة الأمم، يوم ١٠/٣ /١٩٣٢ ، بناء على الطلب الذي تقدمت به بريطانيا بتاريخ ١٩٢٩/١٠/٤ **(البزار : ٢٠٨–٢١٣)**

الملك فيصل وإشكالية بناء الدولة – الأمة في العراق :

لقد شخص الملك فيصل في مذكرته المؤرخة في بغداد في ١٥ اذار ١٩٣٢، المشكلة التي تواجه دولته الفتية بدقة، التي كانت على درجة كبيرة من الهشاشة والضعف، حيث تطرق الى حدة التناقضات التي تشكل المجتمع العراقي، من طائفيات وبنى مؤسسية تقليدية، كالعشائر والمؤسسة الدينية ورجالها، فضلا عن التناقضات بين الأجيال المتعلمة وتلد الجاهلة، حيث قال "ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية (يقصد القومية) والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، مقسمة على بعضها.... في العراق أفكار ومنازع متباينة وتنقسم الى: الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة، المتعصبون، السنة، الشيعة، الأكراد، الأقليات غي المسلمة، العشائر، الشيوخ، السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول فكرة سيئة بدون مناقشة او محاكمة" **(صلاح عبد الرزاق ، ٢٠٠٣ : ١٦)**، وتأسف عن هذا الوضع وخطورته، وصعوبته في هذا الوقت بوجود سلطة الانتداب الهادفة إلى الإبقاء على هذا الوضع بما يخدم مصالحها، حيث يقول" أقول وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية، خالية من اي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانقضاض على اي حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه ان نشكل شعبا، نهذبه وندربه، ونعلمه **(فالح عبد الجبار، ٢٠١٠: ٨٦)**

يتضح من خلال هذا المذكرة إدراك فيصل لأهمية مشروع الدولة الأمة ، الذي ستند في اهم مفاصله على تحقيق الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، من خلال إيجاد هوية وطنية واحدة لكل السكان دخل الحدود الوطنية الرسمية للدولة ، على أساس المواطنة وما تستلزمه الأخيرة من الولاء للدولة ،وهذا يستلزم تبني سياسات متوازنة محركها الحرية والمشاركة وقبول الأخر المختلف من اجل إيجاد أرضية مستقرة للدولة المجتمع ، الأمر الذي يقتضي انتهاج ثقافة سياسية تقوم على المشاركة الواسعة والتداول السلمي للسلطة على أساس المواطنة وتعزيز قيم التشارك والتسامح وقبول الأخر، مما يعني إتباع نمط تنشئة سياسية– اجتماعية واعية لهذه

القيم وذات وعي تاريخي- جغرافي بحدود الوطن وتاريخه المشترك، ماهي ركائز مشروع الدولة الأمة في فكر فيصل، والى إي مدى كان بإمكان جهازه البيروقراطي المشكل من أغلبية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني السير معه في نفس الاتجاه، لتحقيق المشروع؟ ، لقد قدم فيصل مشروعا في غاية البراعة والإتقان، يقوم على استيعاب مواطن الخلل في مملكته الناشئة، خاصة ما يتعلق، بالتنوع العرقي والاثني لمجتمعه، بإتباع إستراتيجية سلمية مرنة ستبعد إستراتيجية "بوتقة الصهر"، تقوم على الاعتراف بالثقافات المختلفة، مع رعبته بوجود ثقافة عليا مهيمنة (الوحدة من خلال التنوع)، لذلك نجده يحرص على وجود توافق مع أقصى قدر من التماثل بين النخبة والجماهير من جهة ، وبين الجماهير أنفسهم من جهة اخرى، وهو ما يعرف بالاندماج القيمي الذي يعني وجود حد أدنى من الرضا والقبول بين الجماعات المختلفة حول القيم والغايات الأساسية العليا،(**وليد سالم محمد:٢٦٤**) ويلخص فيصل مشروعه في بناء الدولة الأمة، والذي أعلن عنه في مذكرته السابقة، بخطوات عملية سياسية واقتصادية واجتماعية، في مجموعة نقاط أهمها :

ـ التركيز على بناء جيش وطني قوي يقوم على التجنيد الإجباري .

ـ إعادة تنظيم هياكل السلطة في الدولة والفصل بين السلطات من الناحية الإجرائية

ـ احترام القيم والتقاليد لمختلف التباينات الثقافية .

ـ الارتفاع بمستوى التعليم وتوسيع دائرة المشاركة، ورسكلة الموظفين عبر إنشاء مدرسة الموظفين .

ـ الالتزام بالقانون وحسن تنفيذه، عبر تكريس عقيدة العدل والنظام والطاعة عند الموظفين، والعدل عند قيامهم بوظائفهم .

ـ تنظيم حرية الرأي والإعلام، بما يضمن وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد إجراءات الحكومة في الصحف والمجلات .

تسوية مشكلة الأراضي :

- تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، بإعادة النظر في المنظومة القانونية التي كانت تحكمه في السابق (صلاح عبد الرزاق:٢١-٢٢)

١ - **بناء مؤسسة الجيش:** لقد كانت اولى خطوات الملك فيصل في تجسيد مشروع بناء الدولة الأمة، هو إقامة جيش وطني قوي يعتمد على التجنيد الإجباري، الذي من شانه تحقيق الاندماج بين مختلف فئات المجتمع العراق، وتعميق الشعور بالانتماء للدولة العراقية الحديثة، وهو مشروع- بالرغم من ان جذوره تمتد الى الفترة العثمانية، وبالضبط إلى الأسس التي أرساها مدحت باشا اثناء توليه ولاية بغداد، وذلك عندما أسس اول مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد عام ١٨٧٨، ، ومنذ هذا التاريخ تحولت بغداد الى مقر لجيش عثماني كبير يخضع قيادته لوزارة

الحربية في استنبول، وقد أدت هذا الجيش دوره في فرض سيطرة الدولة العثمانية في ولايات الموصل وبغداد والبصرة للحيلولة دون نجاح الحركات الاستقلالية، وقد حظي العراق باهتمام القيادة العثمانية، وكانت مظاهر ذلك زيادة المدارس العسكرية فيه، حتى بلغ عددها قبل بداية الحرب العالمية الأولى حوالي ثلاثة، اثنان منها في بغداد وواحدة في السليمانية، وكان يطلق عليها اسم" المدار الرشيدية"، وبلغ عدد منتسبيها في هذا التاريخ حوالي ١٣٣٨ طالبا، كان منهم ٥٠٠ طالب في الإعدادية العسكرية، وكانت ترسل خرجيها، لاستكمال دراستهم التخصصية العليا، في الكلية العسكرية باستنبول، كانت حصة العراق فيها اكبر مقارنة بالمرسلين من الدول العربية الاخرى، في حدود ٦٠%، وقد بلغ العدد الإجمالي لخرجي الكلية من العراقيين وحدهم حوالي ١٠٠٠ ضابط من مختلف الأصناف- بدا تجسيده في الاجتماع التداولي الذي دعا اليه جعفر العسكري باعتباره وزير دفاع، الحكومة المؤقتة في ٦ كانون الثاني ١٩٢١، وبحضور ١٠ من الضباط الشريفين، وطرح فيه مسالة تأسيس جيش عراقي، والطلب من قوى الانتداب البث في الأمر، وبالفعل تمت المصادقة على هذا الطلب وإقراره من قبل وزير المستعمرات البريطانية، في مؤتمر القاهرة ١٩٢١، على أساس تكوين جيش محلي قوامه ١٥ ألف فرد ، وبميزانية سنوية قدرها ١٥%، من الإيرادات العامة للدولة، وفي ٢٢ حزيران من العام ذاته قامت وزارة الدفاع بفتح باب التطوع في الجيش، وقد تشكل الفوج الأول الذي أطلق عليه اسم "موسى الكاظم" من عشرة ضباط عراقيين ممن كانوا في جيش الحجاز العربي، وقاتلوا ضد الدولة العثمانية بعد إعلان الثورة العربية عام ١٩١٦، تحت قيادة الامير فيصل، وأخذت هذه النواة تنمو مع قدوم بقية الضباط العراقيين الذين كانوا مع الأمير فيصل في الحجاز، استجابة لدعوة وزير الدفاع، حتى بلغ عددهم ٢٠٦، او من التحاق أولئك الذين كانوا ضمن الجيش العثماني وبقوا في العراق أو عادوا من الأسر وكان عددهم ٣١٣، وبلغ عددهم إجمالا حوالي ٥١٩ ضابطا، ولرفع مستوى هؤلاء وتامين حاجة الجيش العراقي من الضباط أنشئت مدرسة تدريب الضباط الأقدمين في نيسان ١٩٢١ ، وعين على راسها المقدم الركن " امين زكي" وهو احد الضباط الذين عادوا من تركيا (**رجاء حسين الخطاب ، ١٩٧٩ : ٣٦-٣٧**)، هذا الى جانب الكلية العسكرية التي افتتحت في ١٩ تموز ١٩٢١، وبلغ عدد طلابها لعام (١٩٢٢-١٩٢٣) ٩٠ طالبا، (**ربيع حيدر الموسوي واخر، ٢٠١٢: ١٤٩-١٥٠**) ، واحتوت على قسم تمهيدي يتكفل بتدريس وتدريب أبناء العشائر الذي تم قبولهم وفق النسب السكانية في جميع المحافظات، وقد استفاد من هذه الرخصة، أبناء تكريت من الذين أكملوا الابتدائية والتحقوا بدار المعلمين الريفية، وبعد تخرجهم التحقوا بالكلية العسكرية امثال طاهر يحي، واحمد حسن البكر، وجاء هذا الإجراء لأجل كسر الخط الفاصل بين أبناء المدن وأبناء العشائر ودمجهم في الحياة الوطنية (**منى حمدي حكمت: ٣٣٠**)

لقد أريد لهذا الجيش، من قبل قوى الانتداب ان يكون ذا مهام داخلية بحتة، كأداة قمع وقسر؛ محدود الحجم، ذا معدات تتناسب وهذه المهمة، ودون الطموح الأدنى للعرش وللضباط العراقيين، ويشرف عليه الضباط البريطانيون مباشرة، ولقد قننت كل هذه التصورات في الاتفاقية العسكرية الملحقة بالمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢، بينما قامت بتأسيس جيش مواز لهذا الجيش أكثر عددا واحدث تسليحا، أطلق عليه قوات 'الليفي" او الليوى عند العراقيين، وتشكلت اغلب قواته من الاشوريين **(رياض رشيد الحيدري ، ١٩٧٧: ١٤٢-١٣٦)**

وبالضد سارت القيادة العراقية في اتجاه اخر يستهدف بناء جيش قوي ومستقل نسبيا عن تحكم قوى الانتداب، وترجمت هذه الرغبة في تشجيع العرش انطلاقا من تصوراته في بناء الدولة الأمة، على إحلال التجنيد الإجباري محل التطوع، وتسابقت الوزارات العراقية المتعاقبة على تطبيق هذا المبدأ، أو على الأقل إعطائه الأولوية في برامجها الوزارية منها الوزارة السعدونية عندما درست إمكانية تجسيده واقعيا بحلول ١٩٢٥، ولما جاءت الوزارة العسكرية الثانية وافقت في جلستها المنعقدة في ٢٤ اذار ١٩٢٧ على قبول لائحة الدفاع الوطني، إلا أنها لم تقرر بصورة نهائية الا في شباط ١٩٣٤**(عقيل الناصري:٦٥)**، إن فشل تنفيذ هذ المشروع ميدانيا ان صح التعبير، ناتج عن معارضة قوى الانتداب خوفا من ظهور قيادات عسكرية مناهضة لها، الى جانب معارضة القبائل للفكرة والذي هو ناشئ عن النفوذ الذي كانت تتمتع به بريطانيا بين القبائل خاصة في وسط وجنوب العراق **(رجاء حسين الخطاب :٦٠)**، كما وقفت ضده الاكثرية الشعبية ، وبررت ذلك بحج كثيرة، فعارضته اليزيدية لأسباب تتعلق بتعارضه مع ماهية مبادئهم الدينية ، وتزعمت الأكثرية الشيعية معارضته منذ البداية، وقاد حزب النهضة عبر جريدته " النهضة" حملة المعارضة هذه انطلاقا من موقفها الصريح المناهض للاحتلال وحكوماته ومشاريعها التي لا تعبر عن طموحات الثورة، او قل حسب تعبير الباحث العراقي "عبد العزيز بن صالح المحمود" الرغبة في تأسيس جيش عشائري بالجنوب لتحريكه ضد النظام في الوقت المناسب **(عبد العزيز صالح المحمود ، خرافة المظلومة الشيعية في العراق : ٢)**، ووقف العديد من زعماء الاكراد ضد مشروع القانون، انطلاقا من تجاربهم ذات الميراث المأساوي الطويل والمقترن بالسخرة والابتزاز وإذلال الذات الفردية والقومية زمن العثمانيين، والتي تعمقت بخيبات الأمل نتيجة نكوث بريطانيا بوعودها للقضية الكردية في معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، في الحقيقة التكوين الاثني للمؤسسة العسكرية لتلك الفترة، والذي لا يعكس واقع العراق الاجتماعي/ الاثني/ الطائفي، اذ ان ٩٥%، منهم كانوا من المسلمين السنة ممن تدربوا في الجيش العثماني، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك اكثر من46 % من المجتمع، وكان٦٧ %من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضم اكثر من ٨%من سكان العراق **(غسان سلامة ، ١٩٩٩: ١٤٨)**- قد أعاق كثيرا حصول عملية الاندماج بالشكل المطلوب والغاية المرجوة منها، بالإضافة إلى مواقف بعض

قادتها التي لم تكن تؤيد طروحات الملك فيصل، خاصة تلك التي أعلن عنها في مذكرته السابقة، فمثلا في عام ١٩٣٢ اصدر الملك إلى رئيس الديوان الملكي بتوجيه وزارة الدفاع بقبول ١٥ طالبا من ابناء العشائر الشيعية في الكلية العسكرية، جاء رد الوزارة بان عدد المقبولين في الصف الأول كانوا تسعة طلاب، ستة من بغداد، وثلاثة من الموصل، اي لا يوجد ولا طالب شيعي واحد، اما المقبولون في الاحتياط فكان سبعة عشر طالبا، ١٤ منهم من بغداد، وواحد من الموصل، وواحد من كركوك، **(نجلاء اسماعيل احمد، ٢٠١٧ : ١١٦)** وكانت حجة السويدي في هذا هو عدم مطابقة الشهادة (شهادة المدرسة الجعفرية) التي يحملها هؤلاء، للشروط العلمية التي تشترطها الكلية **(عبد الخالق حسين، الطائفية في العهد الملكي، ٢٠١٠)**، والتي عدلها من طرفه عقب هذا الحادث على النحو التالي:

- يقبل من كان ابنا لشيخ عشيرة حقيقي .
- يقبل من أكمل الدراسة المتوسطة على ان يدرس ثلاث سنوات في المدرسة العسكرية .
- يرسل من لم يكمل الدراسة الابتدائية، ممن كان في الصف الابتدائي إلى مدارس وزارة المعارف لإكمال دراستهم المتوسطة على نفقة وزارة الدفاع .

كما لقي اقترح الملك إنشاء مدرسة لإعداد الموظفين عام ١٩٢٨، معارضة شديدة من بعض شخصيات النظام الملكي خاصة توفيق السويدي، اذ كان سيجرى اختيار نسبة عددية من كل محافظة من خرجي المدارس الثانوية ليدرسوا ثم يتخرجون ويصبحوا موظفين في دوائر الدولة، وكان هذا القرار من شانه أن يسمح لأبناء العشائر اكرادا وشيعة من الالتحاق بسلك الإدارة الحكومية ، بالطبع بعد دراستهم في هذه المدرسة. **(نجلاء اسماعيل احمد :١١٦)**

ومما سيزيد في تعقيد الوضع أكثر هو بروز ظاهرة في تاريخ العراق الملكي، بداية من الثلاثينات تتمثل في خروج المؤسسة العسكرية من ثكناتها (وليست مشكلة العراق فقط بل العالم المتخلف كله) –حتى وان لم تعد إليها عمليا طيلة تاريخ العراق المعاصر ، تطبيقا للمبدأ الذي ساد في العهد العثماني" الجيش أداة للحرب والحكم معا" ، واستيلائها المباشر وغير المباشر على الحكم، ومساهمتها الفعلية في صنع القرار السياسي، سواء من خلال نخبها التي تشكلت في العشرينيات ووسعت من قوامها وبلورة ذاتها في الثلاثينات او من خلال فرض ذاتها كمؤسسة بصورة مباشرة، عن طريق الانقلاب العسكري، كما حدث في عام ١٩٣٦ ، المعروف بانقلاب بكر صدقي، وحركة العقداء الأربعة في مايس ١٩٤١ **(عقيل الناصري : ٧٨)**

المهم التركيبة الاثنية لهذه المؤسسة، ودخولها مجال السياسة من بابه الواسع، ساهم– سواء عن قصد او غير قصد– في بناء هوية أحادية للأمة العراقية، وهي هوية عربية مسلمة سنية، لم تكن لتتطابق او تعكس التعدد الاثني والديني للبلاد ، فضلا أنها كانت تضع الهوية

العراقية في سياق أوسع وهو العالم العربي، وسيأخذ هذا الأمر بعدا إيديولوجيا في المراحل التالية من تاريخ العراق **(حيدر سعيد واخرون ، ٢٠١٧: ٤٠٢)**

٢- **استيعاب العشائر:** اثبت العشائر حضورها في مختلف المراحل التاريخية السياسية التي مر بها العراق، بداية بالعهد العثماني، فقد أدركت السلطنة العثمانية، قيمة العشائر وخطورتها على البنية التنظيمية التي أرادت انتهاجها في المشرق العربي عامة والعراق خاصة، ولذا عملت على استمالتها تحت تنظيم خاص أطلق عليه " أمير عشير تلك- إمارة العشيرة، واعترفت برؤسائها وأقرتهم على رأس عشائرهم، هم في مكانة الزعماء (اصحاب الزعامت)، يشتركون في الحملات العسكرية، ولهم حق التصرف في تيماراتهم **(فاضل بيات، ٢٠٠٧: ٩٩)** ومن جهتها سعت بريطانيا الاستفادة من النظام العشائري الموروث عن هذا العهد ، فوضع السير "هنري دوبس" أسس نظاما جديدا، لتعزيز المشيخة وإشراك شيوخ العشائر في الحكم **(عبد الجليل الطاهر، عشائر : ٨-١٠)** ، وكان الهدف من ذلك العشائر كعنصر توازن موجه ضد الملك ورجاله، وضد المدن والبلديات التي كانت هي المركز الحقيقية لمعارضة الحكم البريطاني **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥: ١١٩)**

من جهتها سعت القيادة الملكية في إطار مشروع بناء الدولة الأمة، إلى استيعاب هذه القوة، من خلال إشراكهم في البرلمان العراقي كنواب واعيان مما جعلهم يكتسبون سلطات سياسية ورسمية بالإضافة الى سلطاتهم العشائرية التقليدية، ودعم مواقعهم بالوسائل الاقتصادية من خلال تسوية مشكلة الأراضي، وتعزيز تقنيات توزيع كميات المياه لسقي أراضيهم ، مما جعل المصادر الاقتصادية والمعيشية لتلك العشائر ترتبط بالدولة، وفسحت المجال لدخول ابناء العشائر في القوات العسكرية، وفي المدارس التي أسستها الدولة في المناطق القريبة منهم لتعميم قيم الهوية والمواطنة العراقية **(مأمون امين زكي ، ازدها،٢٠١٠ : ٥٧)**

ان احتواء جماعات تقليدية قوية كالعشائر في جهاز سياسي حديث ، قد يعتبر خطوة ايجابية لتحقيق استقرار مرحلي وإرساء أسس أولية لوحدة اجتماعية داخلية الا ان الواقع الفعلي في العراق اخفق في الوصول للهدف المذكور ، إذ احتواء تلك الجماعات كان سببا في فشل بناء أجهزة سياسية وطنية فعالة، لعدم فاعلية تلك العناصر كأعضاء في جهاز سياسي رقابي (مجلس النواب) لاتجاههم التقليدي الرجعي وتركيز جهدهم لحماية وتنمية مصالحهم الخاصة وفي هذا الصدد يقول خدوري " ان الإقطاعيين سواء أثناء الحكم العثماني او بعده ساندوا السلطة طالما تعهدت وقامت بحماية مصالحهم"، **(نزار توفيق سلطان الحسو ، ١٩٨٤: ١٢٣)** واخطر ما في هذه السياسة، هو إقحام العشائر في السياسة واستغلال قواها للسيطرة على السلطة، فقد استغل حزب الإخاء الوطني تذمر عشائر الجنوب بقيادة الشيخ الحاج سكر" نزاع حول الارض وحرضها على الخروج على الحكم، وتبعتها في ذلك عشائر أخرى، توصلت إلى عقد مؤتمر في النجف

سمي بمؤتمر الشيعة ، طالبوا فيه إنصاف الشيعة وإقالة الوزارة وحل البرلمان، وبالفعل تم الاستجابة لمطالبهم فيما يتعلق بإقالة الوزارة وإسنادها إلى حزب الإخاء، أما مسالة حل البرلمان فقد قوبلت بالرفض من طرف الملك وهذا ما أزم الوضع اكثر بانضمام عشائر اخرى في الشمال **(غانم نجيب عباس، انتفاضة، ٢٠١٧: ٨٨-٩٢)**

٣- نبذ الطائفية: لقد أدركت الملك فيصل أن نجاح مشروع الدولة الأمة الذي يسعى إلى تحقيقه في العراق متوقف فقط على اندماج الشيعة في الجسم السياسي للدولة، وعبر إحكام الترابط بين الشيعة والسنة في الاتجاهين والتوحيد الطوعي لإرادة الطرفين- وحتى التزاوج فيما بينهما، بل أيضا بحل ناجح لنزاع تاريخي آخر كان كامنا في أساس الكثير من الانقسامات المثيرة في المجتمع العراقي، ألا وهو النزاع المزدوج بين العشائر والمدن النهرية من جهة، وفي ما بين العشائر نفسها من جهة ثانية حول الأراضي السهلية المنتجة للغذاء على ضفتي دجلة والفرات أدرك الامير فيصل كم من الأمور تتوقف على مصالحة الشيعة وكان القلق ينتابه لعلمه بان هناك الكثير من الصحة في القول الذي سمعه" ألاف المرات" بان " الضرائب مفروضة على الشيعة، والموت حق على الشيعة، والمناصب للسنة"، فعمل جاهدا على لربط الشيعة بالدولة الجديدة وتسهيل انتسابهم الى الخدمة الحكومية، وعمل فيما حاول القيام به على إخضاع الأفراد الشبان الواعدين من هذه الطائفة لبرنامج تدريب مكثف وأتاح لهم المجال للصعود بسرعة لتبوء المناصب **(حنا بطاطو ، ١٩٩٥: ٤٢-٤٤)**

المشكلة التي واجهت فيصل كانت تتمثل سلطة المجتهدين وتناميها في المجتمع الشيعي، وأفكارهم تسير في إطار رفض الاندماج في دولة عربية كبرى لأنهم سيصبحون فيها أقلية، لذلك شن معارضة شديدة للدولة الناشئة، واعتبروها وسلة لاستمرار الانتداب البريطاني على العراق الذي ناضلت ضده مختلف الشرائح العراقية، وكانت ثورة ١٩٢٥ خير مثال على ذلك، وقد بدأت هذه الحملة من مؤتمر كربلاء المنعقد في ١٣ نيسان الذي هدفت من ورائه النخبة الشيعية تنظيم حركة معادية للانتداب، لكنها فشلت بسبب رفض شيوخ العشائر الكبيرة الوقوف الى جانب المجتهدين، وبعد هذا التاريخ ركزت كل جهودها ضد المعاهدة البريطانية، والانتخابات المزمع عقدها **(اسحق نقاش ، ١٩٩٦: ١٥٠-١٥١)** ، أدرك الأمير فيصل خطورة سياسة المجتهدين على نظامه، وسياسته الهادفة إلى جمع العراقيين في دولة واحدة، لذلك بادر بطرد هؤلاء، بعد تعديل قانون الهجرة المعمول به في ٩ جزيران ١٩٢٣ ، الذي يجيز إبعاد الأجانب الذين يمارسون نشاطا معاديا للحكومة، وسار بخطوات أعمق لعزل هؤلاء والحد من تأثيرهم وظهورهم كقوة سياسية في العراق برسم حدود بين الدين والسياسة، عبر تدعيم سلطة العشائر السياسية والاقتصادية، على حساب سلطة المجتهدين، وتوصل إلى شق النخبة الشيعية بفك الارتباط بين عنصريها المكونين الرئيسيين، وكانت الخطوة المهمة الثانية ، كانت عن طريق نشر نظام التعليم

الرسمي، بعدما كان التعليم لدى الشيعة مقتصرا على المدرسة الجعفرية والذي عارضة المجتهدون، لانه يتنافى مع قيم الدين الإسلامي وطلبوا من الآباء عدم إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس ، فطرح مشروع فتح مدرسة لأطفال شيوخ العشائر، وتولى "هبة الدين الشهرستاني الذي كان وزيرا حينذاك، تنفيذ هذا المشروع بإعداد منهاجا يركز على تدريس اللغة العربية والزراعة فضلا عن ممارسة نشاطات لا صفية تهدف الى الحفاظ على التراث العشائري للتلاميذ، الا ان هذا المشروع فشل بسبب معارضة 'ساطع الحصري' الذي كان مدير التعليم العام بين (١٩٢٣-١٩٢٧) ، لأنها حسبه لا تنسجم مع برنامجه في تطبيق التربية الوطنية في هذه المناطق وتم من اقناع فيصل بالعدول عن الفكرة (**اسحق نقاش ، ١٩٩٦ : ١٤٥-٢٠٩**)، والحقيقة ان سياسة ساطع الحصري التعليمية كانت سببا في عرقلة تطور التعليم الحديث، بسبب خلافاته مع الشيعة ، وتبنه لمضامين مناهج تسيء إلى الشيعة واتهم بنشر الطائفية (**عبد الخالق حسين ، دور ساطع الحصري في ترسيخ الطائفية**)

في اتجاه أخر فشل النظام الملكي في إدماج الشيعة في النظام السياسي، إذا جاءت مشاركتهم في الحكم ضعيفة مقارنة بنسبتهم في المجتمع الراقي التي تصل الى ٥٤% ، ففي الفترة ١٩٢١-١٩٣٢، تداول على الحكم في العراق ١١٣ وزيرا، كان حصة الشيعة من ذلك ٢٠ وزيرا اي 17.7%، من عدد الوزراء وهو عدد قليل مقارنة بقوتهم البشرية في العراق، (**غسان سلامة:٩٢**) وقدمت لذلك تفسيرات كثيرة، منها على وجهة الخصوص رفض الشيعة تحت تأثير المجتهدين الاندماج في دولة عربية كبرى سيصبحون فيها أقلية، عدم حصولهم على مؤهلات علمية تسمح لهم الانتظام في هذه المناصب، فكانوا هل تجارة أعمال، خاصة منهم اهل المدن، لا أهل سياسة (**عبد الخالق حسين، الطائية في العهد الملكي، الحوار المتمدن، ١٢/ ١٠/٢٠١٠ ؛ ينظر كذلك : فالح عبد الجبار، ازمة الدولة: ٢٨٦**)

الأكراد: أدرك الأمير فيصل منذ البداية أهمية استمالة العنصر الكردي في معادلة الدولة التي سيجلس على عرشها، خاصة فيما يتعلق بإيجاد نوع من التوازن داخل الشعب العراقي المتعدد الطوائف، وقد ابرز ذلك في الحوار الذي دار بينه وبين 'برسي كوكس" قبل تتويجه، حيث شرح كوكس للملك المقبل فكرة التنظيم السياسي الجديد في المنطقة: دولة تركية شمالا، ودولة كردية مجاورة، ودولة عراقية (لعرب العراق) اعترض فيصل بدبلوماسية قائلا: أنت تعطيني دولة محاطة بالأعداء، فثمة الترك الذين (حاربناهم)، والسعودية (ابن سعود) جنوبا، وأوضح فيصل انه عربي شافعي، وان أغلبية عرب العراق من الشيعة؛ فإذا ذهب الأكراد في دولة، وفقا لمبدأ القوميات، فان فيصل سيجلس على عرش مملكة ذات اغلبية شيعية لن تستقيم له، فوافق كوكس على ذلك الرأي" (**فالح عبد الجبار، ازمة الدولة : ٢٨٧-٢٨٨**)

ترجم الأمير فيصل هذه الإرادة بإظهار تعاطف منقطع النظر مع الكرد وقضيتهم القومية في العراق، وصل في ابعد حدوده إلى التفكير في منح الكرد "حكما ذاتيا لا يفضي الى الانفصال عن العراق" وأكدت احد التقارير البريطانية على ذلك ، حيث ورد فيها" ان موقف الملك فيصل مفيد، انه شخصيا قومي، وذو نظرة بعيدة جدا ، ليس مستعدا ان يحترم الآخرين ويعترف به فحسب، بل انه مستعد ان يمنح المناطق الكردية داخل العراق درجة تامة من الحكم الذاتي، وعلى الكرد أنفسهم ان يقرروا بأي أسلوب يمارسونه"، **(كمال مطهر، كركوك : ١٦٧)**

بالرغم من ان ذلك لم يحقق في عهد فيصل ، لأسباب مختلفة، يتحمل الكرد جانبا مهما منها (وجود فئة رفضت الاندماج في الدولة وطالبت صراحة الانفصال عن العرب انفصالا تاما وتشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو الى ما وراء خانقين، وتخلية هذه المنطقة من العرب عسكريا ومدنيا وتسليمها الى الحكومة الكردية) **(غسان سلامة:٧٠)**، إلا ان كرد العراق نالوا في عهده العديد من حقوقهم بموجب إجراءات دستورية وقانونية، منها الاعتراف بالكردية لغة رسمية للتعليم والإدارة والمرافعة أمام القضاء في جميع المناطق الكردية ، وذلك بموجب قانون اللغات المحلية الذي صادق عليه البرلمان في شهر ايار سنه ١٩٣١، ووضع حيز التنفيذ اعتبارا من شهر حزيران من ذلك العام ، ومنها أيضا تأسيس مديرية خاصة للإشراف على التعليم في المناطق الكردية كان مقرها كركوك"، وكان آخر إجراء مهم اتخذ في عهده لتعزيز الوحدة الوطنية العراقية، كان اعتراف الحكومة العراقية في تموز سنة ١٩٣٠، بان النجمتين الموجودتين داخل العلم العراقي" هما رمزان للشعبين العربين العربي والكردي– الشعبين الرئيسيين في العراق" **(كمال مطهر ، كركوك : ١٦٧–١٧٠)**

وفي المجال السياسي والعسكري، كان للعنصر الكردي العربي السني حضورا قويا مقارنة، مقارنة بالعنصر العربي الشيعي، اذ لم تخل وزارة واحدة الفت في عهد فيصل من عنصر كردي او اكثر كانوا يمثلون بدورهم احسن عناصر النخبة الكردية في كل الاحوال، ونذكر منهم، ابراهيم الحيدري (وزير الاوقاف)، داود الحيدري (وزير العدل)، جعفر العسكري (وزير الدفاع، والوزارة الأولى) ، جمال بابان (وزارة العدل)، صبيح نشأت (وزارة الدفاع)، محمد امين زكي (وزارة الأشغال والمواصلات)، **(مهدي محمد قادر، ٢٠١٥ : ١–٥)** وفي المجال العسكري برز عدد كبير من الضباط الكرد في صفوف الجيش العراق، منهم بكر صدقي الذي التحق بالجيش العراقي برتبة رئيس ، وخدم في شعبة الحركات وحاضر في المدرسة العسكرية، ورقي إلى رتبة لواء في أواخر عهد الملك فيصل، وسليمان فاتح باشا الذي اشتغل مرافقا لأول وزير دفاع عراقي ومعاونا لأمر المدرسة العسكرية في العام ١٩٢٥، وامين زكي سليمان الذي عين امرا للانضباط العسكري ببغداد سنة ١٩٢٤، وحسين فوزي الذي عمل في عهد الملك فيصل الأول في دائرة الحركات في الجيش وامرا للمدفعية وأمرا لمدرسة الأركان ، وخالد محمود الزهاوي الذي عين

مرافقا لشخص الملك فيصل بعد عودته الى العراق في عام ١٩٢٤، ثم أصبح أمرا للمدرسة العسكرية في أواسط ١٩٣٠، والأكاديمي المعروف توفيق وهبي الذي انضم الى الجيش العراقي منذ تأسيسه وعين في شعبة الحركات وامرا لدار التدريب العسكري في عام ١٩٢٣ ومديرا للحركات بوزارة الدفاع عام ١٩٢٥، ومن ثم أمرا للمدرسة العسكرية، وبهاء الدين نوري الذي انتمى الى الجيش العراقي، في بداية عهد الملك فيصل، عين معلما بدار التدريب العسكري، ثم مدربا أقدم للرشاشات، وضابط ركن في وزارة الدفاع العراقية، والمؤرخ المعروف محمد امين زكي الذي عين معلما في المدرسة العسكرية في أواسط عام ١٩٢٤، ليصبح أمرا لها في أواخر العام نفسه.**(كمال مطهر، موقف الملك فيصل : ٤٧٨-٤٧٩)**

٤- **التعليم:** انطلاقا من اهمية التعليم في تغذية الروح الوطنية، وإذكاء جذور التعاطف المثوب مع أمثولة الوحدة العربية، وتزيد الدولة بالكوادر العلمية المتخصصة ، احتل التعليم مكانة هامة في مشروع الدولة الأمة الذي تبناه الأمير فيصل في العراق، من خلال تأكيده في العديد من المناسبات العلمية في العراق على أهمية العلم في بناء المدنية الحديثة والتقدم، وقد ابرز هذا في حديثه مع احد الصحفيين المصريين اذ قال" ان الاستقلال الحقيقي لا يشيد إلا على دعائم المدينة، والمدنية الحقيقية لا تقوم إلا على التعليم ، فالتعليم هو الركن الأكبر وحجر الزاوية لكل امة تبغي التقدم" **(محمد عابدين حمادة واخر ، ١٩٣٣ : ١٦)**

من اجل ترقية التعليم، والخروج من دائرة التخلف الذي كان يعانيه هذا الميدان- حسب تقرير وملاحظات هنري فوستر المشرف على التعليم في العراق، الذي اكد ان الذين يقرأون ويكتبون لا تزيد نسبتهم عن ١% من مجموع الشعب العراقي- **(مأمون امين زكي:٦٢)** عمل الأمير فيصل على استقدام نخبة صالحة من رجال التربية والتعليم في العالم العربي على رأسهم الأستاذ ساطع الحصر ووسد الهم أمر إصلاح حالة المعارف في العراق وكلف الحكومات المعاقبة على رأسها وزارة المعارف التي جعله حصريا تحت إمرة وزير شيعي لأسباب ذكرناها سابق – على تقديم كل التسهيلات اللازمة' **(محمد عابدين حمادة واخر: ١٦)**، ونتيجة لذلك قطع التعليم في العراق أشواطا مهمة سواء بالنسبة للهياكل والموارد البشرية، ففي عام ١٩٢٠-١٩٢١ بلغ مجموع المدارس الابتدائية للذكور والإناث في العراق حوالي ٨٨ مدرسة، وعدد المعلمين والمعلمات ٤٨٦، وعدد التلاميذ ذكورا واناثا٨٠٠١، فيما ارتفعت النسبة في سنوات ١٩٢٢-١٩٢٥ الى ٢٢١ مدرسة و٨٠٠ معلم ومعلمة، و٢٠٦٤٥ تلميذ وتلميذة، وبعد رحيله(وفاته) كانت خلفية التعليم تشير الى واقع ٤٥٠ مدرسة ، و ١٨٠٨ معلم ومعلمة، و ٥٤٥٣٩ تلميذ، ومناهج مدارس التعليم مشابهة لتلك المعتمدة في بريطانيا من خلال تقسيم التعليم الى ثلاث مرحل: الابتدائي (٦ سنوات) المتوسط (٣ سنوات) الثانوي (٢ سنة) **(سالم هشام عباس ابو دله، ٢٠١٨ : ٢٨٥-٢٨٦)**

اهتم الأمير فيصل بالعليم العالي، فوضع حجر الأساس لبناء جامعة ال البيت في العراق، لتكون فضاء لتقارب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية، ووضع حد للخلافات المذهبية الحقيقية التي من شانها تمزيق وحدة العراق، وقال الملك بمناسبة وضع حجر الأساس" كل عمل لا يشيد على أساس متين مثل هذا الأساس، لا تقوم له قائمة ، وها اني أضع حجر الأساس في أول جامعة تشيد في هذا البلد، وامل ان تقدرها الأمة العزيزة حق قدرها، ونعني بتأسيس الجامعات الكثيرة أمثال هذه، وأرقى منها لتستعيد مجدها التاريخي القديم وتتسنم غابر عزها الخالي في العلم والأدب والفن"، وفي سنة ١٩٢٧ افتتحت الكلية الطبية في بغداد، وتخرج منها عدد كبير من الأطباء ، وأوفد أكثرهم إلى انجلترا للاختصاص، كالطبيب اليهودي كرجي ربيع، وجاك عبود شابي، ورؤوف داود والبير حكيم، والبير بصير وغيرهم **(سالم هشام عباس ابو دله:٢٨٤-٢٨٥)**، علما ان البعثات العلمية الى الخارج، قد بدأت في وقت مبكر من عمر الدولة، فكانت أول بعثة أرسلت على نفقة الدولة تعود الى (١٩٢١-١٩٢٢) متكونة من ١٠ طلاب ، ٦ منهم أرسلوا إلى الجامعات الأمريكية **(هادي خليف كريم ، ٢٠١٦: ١١-٣٦)**

الخاتمة :

ساهمت الملكية في العراق بالرغم من أنها صنيعة الانجليز في تحقيق انجازات مهمة للدولة العراقية الحديثة خاصة؛ استكمال بناء مؤسساتها السياسية والدستورية، وتقليص تبعيتها للسلطة البريطانية، والذي ترجم في اعتراف هذه الأخيرة باستقلال دولة العراق ودخولها -كأول دولة عربية- عصبة الأمم، وهذا بفضل حكمة الأمير فيصل وسياسته المرنة القائمة على فكرة 'خذ وطالب' او كما يسميها الغربيون "سياسة الخطوة خطوة" :

- قدم الملك فيصل مشروع دولة- امة في غاية البراعة والإتقان، يقوم على استيعاب التنوع العرقي والاثني للمجتمع العراقية، بإتباع استراتيجية سلمية مرنة، ستبعد استراتيجية "بوتقة الصهر"، وتقوم على الاعتراف بالثقافات المختلفة، مع رعبته بوجود ثقافة عليا مهيمنة (الوحدة من خلال التنوع)، رغم أهمية هذا المشروع وصدقية ووطنية صاحبه فانه، لم يساهم في تذويب الهويات القائمة في البلاد او دمجها في هوية وطنية واحدة، بل جرى احتواؤه في سياق تنافس هذه الهويات، وبنيت الأمة العراقية بهوية أحادية غالبة هي الهوية العربية المسلمة السنية، ومرد هذا الفشل:

١- إن التكوين الاثني العسكري للنظام العراقي في تلك الفترة والذي قام على أنقاض الفترة العثمانية، والذي لا يعكس واقع العراق الاجتماعي/ الاثني/ الطائفي، قد أعاق كثيرا حصول عملية الاندماج بالشكل المطلوب والغاية المرجوة منها، بالإضافة إلى مواقف بعض قادته التي لم تكن تسير في الاتجاه الذي رسمه الملك .

٢- ان سعي القيادة الملكية الى احتواء جماعات تقليدية قوية كالعشائر في جهاز سياسي حديث ، يمكن اعتباره الناحية النظرية خطوة ايجابية لتحقيق استقرار مرحلي وإرساء أسس أولية لوحدة اجتماعية داخلية، الا ان الواقع الفعلي في العراق اخفق في الوصول للهدف المذكور ، إذ احتواء تلك الجماعات كان سببا في فشل بناء أجهزة سياسية وطنية فعالة، لعدم فاعلية تلك العناصر كأعضاء في جهاز سياسي رقابي (مجلس النواب) لاتجاههم التقليدي الرجعي وتركيز جهدهم لحماية وتنمية مصالحهم الخاصة ، والشيء الذي زاد في سلبية العملية، هو إقحام هذه الفئة في السياسة واستغلال قواها للسيطرة على السلطة .

٣- سلطة المجتهدين وارتباطاتهم الخارجية، ساهم في عزوف شيعة العراق على الاندماج في دولة عربية كبرى لأنهم سيصبحون فيها أقلية، وبالتالي عرقلة مشروع الدولة الأمة الذي تبناه الأمير فيصل في هذه الفترة .

ببلوغرافيا المداخلة

- الحسني عبد الرزاف: تاريخ العراق السياسي الحديث، ج١،الرفرين للطبعة والنشر والتوزيع، لبنان ٢٠٠٨ .
- (ـــــــــ،ـــــــ): تاريخ الوزارات العراقية، ج١، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣
- (ـــــــــ،ـــــــ): الثورة العراقية الكبرى، بد ط، بسط
- بطاطو حنا: العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، تر عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥
- زكي صالح: مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، ١٩٥٣
- طقوس محمد سهيل: تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت ،٢٠١٥
- الادهمي محمد مظفر: العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠-١٩٣٢)، مكتبة الذاكرة، العراق، ٢٠٠٩
- حسين جميل: العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام ، لندن ،١٩٨٠
- عبد المجيد كامل عبد اللطيف: دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٠
- ستيفن همسلي لونكريك: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠،تر: سليم طه التكريتي، مطبعة حسام، العراق، ١٩٨٨
- السر برسي كوكس .. واخر: تكوين الحكم الوطني في العراق، تر: بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديد، الموصل، بسط
- وليد سالم محمد: مؤسسة السلطة وبناء الدولة الامة(حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٤

– فاروق صالح العمر: المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية، منشورات وزارة الاعلام ، الجمهورية العراقية، ١٩٧٧

محمد حمد الجعفري: بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤–١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٠

– صلاح عبد الرزاق: مشاريع ازالة التمييز الطائفي من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم ١٩٣٢–٢٠٠٣، منتدى المعارف، بيروت،٢٠١٠

– مأمون امين زكي: ازدهار العراق تحت الحكم الملكي ١٩٢١–١٩٥٨،دار الحكمة لندن،٢٠١١

– يعقوب يوسف كورية: انجليز في حياة فيصل الأول، الاهلية للنشر والتوزيع، لبنان،١٩٩٨

– عقيل الناصري: الجيش والسلطة في العراق الملكي،١٩٢١–١٩٥٨،دار الحصاد للنشر والتوزيع والاشهار، دمشق، ٢٠٠٠

عبد الحميد العلوجي: العراق في رسائل المس بيل، تر : جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، العراق، ٢٠٠٣

– عبد الرحمن البزاز: العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،بدط،١٩٦٧

– عبد الجليل الطاهر: تقرير سري عن العشائر والسياسة، بد سط، بسن

– زغيد الصلح: حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١–١٩٩١،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧

– توفيق السويدي: مذكراتي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الاردن، ٢٠١٠

– جميل ابو طبيخ: مذكرات السيد محسن ابو طبيخ، ١٩١٠–١٩٦٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الاردن،٢٠٠١

– كارل– اي ماير: صناع الملوك، تر: فاطمة نصر ،إصدارات سطور الجديدة،٢٠١٠

– امين الريحاني: فيصل الاول، مطبعة صادر، بيروت،١٩٣٤

– فالح الجبار: العمامة والافندي، ترج: امجد حسين، منشورات الجبل ، بغداد ، ٢٠١٠

– رجاء حسين الحطاب: تأسيس الجيش العراق وتطور دوره السياسي، كلية الآداب، جامعة بغداد، بسط

– اسحق نقاش: شيعة العراق، تر: عبد الاله النعيمي، دار المدى للثقافة والنشر، سورية، ١٩٩٦

– محمد عابدين حماده وآخر: فيصل بن الحسين من المهد الى اللحد، ج١، المطبعة العصرية، دمشق،١٩٣٣

–كمال مظهر محمد: كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير، بدن، بد سط

– باقر سليمان النجار واخرون: جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الامة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، ٢٠١٤

– حسام الدين علي مجيد.. واخرون: ازمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١١

– موريس دوقرجيه: مدخل الى علم السياسة، تر: جمال الاتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر،

– محمد بديع شريف واخرون: دراسات في النهضة العربية الحديثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، بسط

– نجلاء اسماعيل احمد: الاعلام الطائفي المعتز للنشر والتوزيع،٢٠١٧

– زيد عدنان ناجي: اقليات العراق في العهد الملكي، الرفرين، لبنان، ٢٠١٥

ابراهيم السامرائي: العراق البلد العربي الذي نخرة السياسيون ١٩١٤–٢٠٠٣، المعتز للنشر والتوزيع،٢٠١٥

– محمد مظفر الادهمي: "حقائق عن الصراع الخفي بين بريطانيا والملك فيصل الاول"، مجلة افاق عربية، العراق ، ١٩٧٦ .